جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبية

تخصص مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين: عثماني شروق

بن الشيخ عائشة

بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية

" دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 – 2020)"

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

د. دادن عبد الغني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د. بوختالة سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
د. حفصي رشيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم مالية ومحاسبية

تخصص مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين: عثماني شروق

بن الشيخ عائشة

بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية

" دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (2011 – 2020)"

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2022/06/11

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

د. دادن عبد الغني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
د. بوختالة سمير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
د. حفصي رشيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

نهدي قطاف وثمرة علمنا هذا إلى الوالدين الكريمين راجين من الله

عز وجل أن يطيل في عمرهم ويغفر لهم ويرحمهم

ويرزقهم العافية كما سعيا من أجل نجاحنا وسعادتنا في الحياة

إلى أحب الناس إلى قلوبنا الإخوة والأخوات حفظهم الله كل واحد باسمه

إلى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا

إلى زملاء الدفعة سنة ثانية ماستر مالية مؤسسة

إلى جميع الأصدقاء

أهدي هذا العمل

راجية من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

" اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا "

شكر وعرفان

الشكر الأول والأخير لرب العرش العظيم

نتقدم بجزيل شكرنا وخالص تقديرنا إلى كل من وقف بجانبنا

وساعدنا وشجعنا في انجاز هذه المذكرة

ونشكر الأستاذ المشرف بوختالة سمير على ما قدمه من مساعدة

لإنجاز هذا العمل، وإلى كل من كان له يد العون في انجاز هذه

المذكرة

ولكل أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ونشكر كل من قدم لنا النصيحة وأعاننا ولو بكلمة من قريب أو

من بعيد

فالشكر الجزيل لكم جميعا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، بالاعتماد على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (BNA, BEA, AGB) خلال الفترة (2011-2020)، حيث قسمت هذه الدراسة إلى فصلين الأول تناولنا فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من خلال التطرق إلى الأسس والمفاهيم المتعلقة بمخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، والفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية وذلك من خلال تحديد كل من مؤشري نسبة كفاية رأس المال (الملاءة المالية) ونسبة القروض المتعثرة كمتغيرات مستقلة، أما بالنسبة لمؤشري معدل العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية للتعبير عن الأداء المالي كمتغيرات تابعة في الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري من الدراسة أما بالنسبة للجزء التطبيقي تم الاعتماد على نماذج البانل بالإضافة إلى التقارير والقوائم المالية للبنوك محل الدراسة بهدف تحليل متغيرات الدراسة والإجابة على الفرضيات الموضوعة في مستهل البحث، وأخيرا تم عرض ومناقشة هذه النتائج.

تم تقسيم الدراسة القياسية إلى نموذجين، الأول والذي عبرنا فيه عن الأداء المالي بمؤشر العائد على حقوق الملكية حيث أظهرت نتائجه وجود أثر سلبي لمؤشر نسبة كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية وأثر إيجابي لمؤشر نسبة القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للنموذج الثاني والذي عبرنا فيه عن الأداء المالي بمؤشر الرافعة المالية توصلنا إلى وجود أثر سلبي لكل من مؤشري نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة على الرافعة المالية أي الأداء المالي وذلك راجع إلى إستراتيجية البنك التي تقوم على عدم المخاطرة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، أداء مالي، قروض متعثرة، نسبة كفاية رأس المال، رافعة مالية، معدل العائد على حقوق الملكية.

Summary

This study aimed to analyze the impact of credit risk on the financial performance of commercial banks, based on a sample of commercial banks operating in Algeria (BNA, BEA, AGB) during the period (2011-2020). The impact of credit risk on the financial performance of Algerian commercial banks by addressing the foundations and concepts related to credit risk and the financial performance of banks, and the second chapter in which we touched on the applied study on a sample of Algerian commercial banks by determining each of the two indicators of capital adequacy ratio (financial solvency) And the percentage of non-performing loans as independent variables, as for the indicators of the rate of return on equity and financial leverage to express the financial performance as dependent variables in the study, where the descriptive approach was relied on in the theoretical part of the study, while for the applied part, it was relied on panel models in addition to reports and financial statements For the banks under study in order to analyze the variables of the study and answer

the hypotheses set at the beginning of the research, and finally, these results were presented and discussed.

The Standard Study Was Divided Into Two Models, The First, In Which We Expressed The Financial Performance In The Return On Equity Index, As Its Results Showed A Negative Impact Of The Capital Adequacy Ratio Indicator On The Return On Equity And A Positive impact of the non-performing loans ratio indicator on the return on equity, as for the model The second, in which taking we expressed the financial performance in the financial leverage indicator, concluded that there is a negative impact of the capital adequacy ratio and non-performing loans ratio on the financial leverage, ie the financial performance, and this is due to the bank's strategy that is based on not ie the financial performance, and this is due to the bank's strategy that is based on not taking risks.

Key words: credit risk, financial performance, non-performing loans, capital adequacy ratio, financial leverage, rate of return on equity.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الرموز والاختصارات	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية	
تمهيد	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية	7
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية	21
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية	
تمهيد	33
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	44
خلاصة الفصل	49
خاتمة	51
قائمة المصادر والمراجع	54
الملاحق	-
الفهرس	-

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مخاطر الائتمان والمؤشرات المستخدمة في قياسها	13
(2-1)	ملخص الدراسات السابقة المتعلقة بأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.	26
(1-2)	مؤشرات قياس الأداء المالي المستخدمة في الدراسة	36
(2-2)	مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة	37
(3-2)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	39
(4-2)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	40
(5-2)	الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة	41
(6-2)	نموذج الانحدار التجميعي للعائد على حقوق الملكية	44
(7-2)	نموذج اختبار إحصائية لاغرنج	44
(8-2)	نموذج الانحدار التجميعي للرافعة المالية	45
(9-2)	نموذج اختبار إحصائية لاغرنج	45
(10-2)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	46
(11-2)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	46
(12-2)	نتائج اختبار Hausman باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية	46
(13-2)	نتائج تقدير التأثيرات الفردية الثابتة على الأداء المالي حسب كل بنك	47

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2–1)	متوسطات نسبة العائد على حقوق الملكية	41
(2–2)	متوسطات نسبة الرافعة المالية	42
(2–3)	متوسطات نسبة القروض المتعثرة	42
(2–4)	متوسطات نسبة كفاية رأس المال	43

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار / الرمز	الدلالة
ROA	معدل العائد على الأصول
PM	هامش الربح
AU	منعة الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
EM	الرافعة المالية
C	نسبة التكلفة
I	الدخل
LL	الأصول السائلة
TA	إجمالي الأصول
TD	إجمالي الودائع
CI	نسبة كفاية رأس المال
CO	نسبة القروض المتعثرة
FEM	نموذج الآثار الثابتة
REM	نموذج الآثار العشوائية
PEM	نموذج الانحدار التجميعي
LM	نموذج لاغرنج
BNA	البنك الوطني الجزائري
BEA	بنك الجزائر الخارجي
AGB	بنك الخليج الجزائر

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2018
02	ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019
03	ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020
04	ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الجزائري الخارجي لسنة 2018
05	ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الجزائري الخارجي لسنة 2019
06	ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الجزائري الخارجي لسنة 2020
07	ميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر سنة 2017-2018
08	ميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر سنة 2019-2020
09	نتائج مؤشرات متغيرات دراسة تأثير إدارة الائتمان على الأداء المالي
10	نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
11	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
12	نموذج الانحدار التجميعي للعائد على حقوق الملكية ROE
13	نموذج اختبار إحصائية لاغرنج LM
14	نموذج الانحدار التجميعي للرافعة المالية EM
15	نموذج اختبار إحصائية لاغرنج LM
16	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM
17	نتائج تقدير نموذج التأثيرات المتغيرة REM
18	نتائج اختبار Hausman باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

مقدمة

توطئة

يعتبر القطاع المصرفي من الدعائم الهامة في اقتصاد أي دولة حيث أن نجاح أي اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على فاعلية وكفاءة نظامه المصرفي والمالي، ويعد النظام المصرفي أحد أهم الدعائم الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، حيث يعد المركز الرئيسي والأساسي لتجمع المدخرات من الأشخاص والمؤسسات والشركات وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها وآجالها.

وينظر إلى الائتمان المصرفي على أنه من أهم الأنشطة المصرفية التي تمارسها البنوك، من خلال قبول ودائع العملاء ثم العمل على إعادة استثمارها سواء على شكل استثمارات متنوعة أو قروض، ويمثل الاستثمار في القروض والتسهيلات الائتمانية الجانب الأكبر من هذه الاستثمارات.

ويعتبر القطاع المصرفي من أكبر القطاعات تعرضا للمخاطر حيث تتنوع وتتغير بسبب التطورات المستمرة التي يشهدها هذا القطاع، وذلك بدرجات مختلفة يختلف أثرها على البنك باختلاف الطرق المتبعة للتحوط منها، ومن أمثلتها مخاطر الاقتصاد الكلي مخاطر البلد، مخاطر السياسة، مخاطر الائتمان.

تسعى البنوك التجارية إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق منح القروض وذلك بغية تعزيز مركزها المالي من خلال الزيادة في حقوق ملكيتها والحفاظ على سيولة ملاءتها المالية، وبسبب عملية الإقراض هذه تتعرض البنوك التجارية إلى مخاطر مصرفية أهمها مخاطر الائتمان.

تسعى البنوك التجارية إلى تحسين أدائها المالي بشتى الوسائل والطرق لأن عملية تقييم الأداء تحظى باهتمام كبير من قبل الملاك والمودعين، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن من خلالها قياس الأرباح المحققة في البنك ومعرفة مستوى أداءه المالي وذلك بالاستعانة بالقوائم المالية التي يمكن من خلالها رسم الخطط المستقبلية للبنك.

وتؤثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية وربحيتها حيث تسعى هذه الأخيرة للبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، والتي تحقق أعلى عائد متوقع ضمن المستوى نفسه من المخاطرة، وهذا ما يضمن للبنوك الاستمرارية والبقاء في دنيا الأعمال مما يستوجب البحث عن الوسائل والطرق الكفيلة بتحسين أدائها وزيادة فعاليتها.

،ت هذه الدراسة للبحث في الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند منح الائتمان، ومعرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي التي تعترض نشاط البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة في الفترة من 2011 إلى 2020 بسبب عوامل متعددة، مما أدى إلى قيام البنوك بالاحتياط منها عن طريق حساب مجموعة من المؤشرات المالية لمخاطر الائتمان والأداء المالي ومحاولة ربط علاقة بينهما لمواجهة هذه المخاطر.

الإشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تظهر من خلال طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011 – 2020)؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى أثر القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2020)؟
- ما مدى أثر القروض المتعثرة على الرافعة المالية في البنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2020)؟
- ما مدى تأثير نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية عينة الدراسة خلال الفترة (2011-2020)؟
- إلى أي مدى تؤثر نسبة كفاية رأس المال على الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة في الفترة (2011-2020)؟

فرضيات الدراسة

بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة المطروحة في الإشكالية نضع الفرضيات الآتية:

- نعم، تؤثر القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة؛
- نعم، تؤثر القروض المتعثرة على الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة؛
- لا تؤثر نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق لملكية في البنوك التجارية خلال فترة الدراسة؛
- لا تؤثر نسبة كفاية رأس المال على الرافعة المالية في البنوك التجارية خلال الفترة (2011-2020).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي وطرق التحوط منها من خلال:

- توضيح أهمية ودور إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؛
- اختبار أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؛
- التعرف على المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل مخاطر الائتمان؛
- التعرف على المؤشرات التي يتم من خلالها قياس الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؛
- الأساليب التي تتبعها البنوك التجارية عينة الدراسة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها.

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كونها تتناول موضوعا ذو أهمية في البنوك التجارية نظرا لارتباطه بالأداء المالي، فقد جاءت هذه الدراسة لإبراز مخاطر الائتمان وآثرها على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع

- التطورات في القطاع المصرفي والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بالمخاطر؛
- السعي لمعرفة مدى تحكم البنوك في مخاطر الائتمان؛
- له صلة بالتخصص الذي ندرسه.

حدود الدراسة

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية: سيختص هذا البحث في تناوله لعينة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة في ولاية ورقلة والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الجزائر الخارجي BEA وبنك الخليج الجزائر AGB.

الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020.

منهج الدراسة

حسب طبيعة الموضوع وقصد الإحاطة بجوانبه، ومن أجل الإجابة على الإشكالية تم استخدام **المنهج الوصفي** للإلمام بالجانب النظري الذي يقوم على وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل البيانات ومختلف المفاهيم حول مخاطر الائتمان والأداء المالي في البنوك التجارية.

مرجعية الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية بمختلف أنواعها في الجانب النظري والمتمثلة في: الكتب، المجلات، الأطروحات العلمية "رسائل الدكتوراه والماجستير" بالإضافة إلى المقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، أما على مستوى الجانب التطبيقي تم الاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة.

خطة وهيكل البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته، وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه الدراسة على النحو الآتي:

– الفصل الأول عنوناه الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، والذي تناولناه في مبحثين؛ ففي المبحث الأول تم عرض أهم المفاهيم المختلفة لمخاطر الائتمان والأداء المالي التي أعطيت في هذا الصدد والمبحث الثاني تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتقييمها إضافة إلى إبراز القيمة التي أضافتها الدراسة الحالية للدراسات السابقة.

– الفصل الثاني والمعنون بالدراسة التطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2011-2020)، حيث تم تقسيمه أيضا إلى مبحثين؛ تناولنا في المبحث الأول عرض الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة وفي المبحث الثاني تناولنا عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها على ضوء نتائج النظريات والدراسات السابقة وحسب خصائص البيئة الجزائرية.

صعوبات البحث

نشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، نذكر منها:

– صعوبة تجميع معطيات وبيانات لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة (2011-2020)؛

– صعوبة الحصول على نسبة القروض المتعثرة لبنوك عينة الدراسة وذلك لعدم التصريح بها في القوائم المالية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي الركيزة الأساسية في أي دولة، لما له من أهمية بالغة في النمو الاقتصادي، ويتطور هذا القطاع يتطور معه الاقتصاد غير أنه في بعض الأحيان يواجه مخاطر مصرفية (مخاطر التشغيل، مخاطر عدم السداد، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان...) تؤول دون تحقيق أ .افه، ولهذا سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى مخاطر الائتمان ومعالجتها كونها المخاطر الأكثر شيوعا بين البنوك، ودراسة العلاقة الموجودة بين مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وأدوات قياس مخاطر الائتمان الموصى بها من طرف لجنة بازل والبنك المركزي باستخدام أدوات إحصائية، فمن المهم أن تحقق البنوك ملاءة مالية جيدة وتنمية رأس مالها ليس على حساب تعرضها لجملة من المخاطر تؤدي بها لمواجهة عواقب وخيمة كالإفلاس، حيث تم تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الثاني: الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.

أما المبحث الثاني سيتم عرض وتقييم الدراسات السابقة بالإضافة إلى معرفة القيمة المضافة التي جاءت بها مذكرة التخرج مقارنة بالدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.

مخاطر الائتمان لطالما كانت عائقا كبيرا في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها التي يتعثر أدائها ما إن تتعثر قروضها المختلفة الأنواع مما يؤدي إلى عرقلة أدائها المالي لهذا في مطالب هذا المبحث سيتم الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بمخاطر الائتمان وطرق إدارتها وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر الائتمان.

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر في البنوك التجارية بسبب ارتباطها بالخسائر المحتملة.

1- مفهوم مخاطر الائتمان:

صال وجال المفكرون في إعطاء مفهوم لمخاطر الائتمان، سنحاول عرض عددا منها:

- عرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.[1]

- مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد، كما أنه يأخذ أسماء وأشكالا مختلفة: مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية و البنوك)، ومخاطر الإفلاس.

- مخاطر الائتمان تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو الجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك. وعلية فإن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها.[2]

- مخاطر الائتمان هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.[3]

ن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناتجة عن عدم سداد العملاء للمبالغ الأساسية والفوائد المستحقة على القروض أو كليهما، وفي الغالب أن البنوك تستخدم نظاما خاصا بها تقوم من خلاله بترتيب عملائها حسب قدرة كل منهم على السداد بحيث يحدد لكل عميل وزن خاص به يشير إلى المخاطر المتمثلة في عدم سداد الديون أو الفوائد المستحقة عليه.[4]

2- تقسيم مخاطر الائتمان:

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك من إجراء قرار الائتمان إلى عدة مخاطر نوجزها في ما يلي:

- مخاطر إقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد – شركات – بنوك)**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2003، ص197.

[2]- لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 26، ص299.

[3]- محمد عبد العليم، **تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك " دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية**، العدد الثاني عشر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، يوليو 2014، ص 489.

[4]- فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، تخص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص5.

– **مخاطر إقراضية محتملة:** وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير مباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات.

– **مخاطر المصدر:** ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب نوع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.

– **مخاطر ما قبل التسويات:** وهي المخاطر التي تتعلق بالمخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.

– **مخاطر التسويات:** وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

– **مخاطر التحصيل:** وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناءا على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.[1]

3– أسباب المخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض مهما كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي:[2]

أ– المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفياضات والزلازل...إلخ.

ب– المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية تكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ج– المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة التي تؤدي إلى عدم التسديد ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

– **الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

– **مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة،[3] والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات

[1]– حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 174.

[2]- Sylvie De Conssergues, **La Banque: Structure, Marchè, Gestion,** Ediction Dalloz, Paris, 1996, P98.

[3]– محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص360.

المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

– الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

– النظام القانوني للمنظمة شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن ...الخ.

– السجل التجاري ووثائق الإيجار والملكية.

– مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

– علاقة المسيرين بالمساهمين.

– خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.[1]

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر سلبا هذه الظروف على إمكانياته في النشاط والإنتاج.[2] ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعاريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي نظرا لوجود نوع من التداخل بينهما وأشكال التفرقة كما يلي:

خطر البلد وخطر القرض: لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض، ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية يدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسوا بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية، أو تنظيمات حكومية أو حتى دولة، وبالتالي ففي هذه الحالة فإن تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.

خطر البلد والخطر السياسي: يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لأن عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:

– إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود.

– تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.

– تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال.

---

[1]- Sylvie De Conssergues, Op.Cit, P99.

[2]- Piere Mathieu, Patrick D'heouville**, Les Divers Crédits, Une Nouvelle Gestion, De Risque De Crédit**, Ed- Economique, Paris, 1998, P10.

– التأميم بالتعويض أو بدونه.

– رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومة السابقة.

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول غير المستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج.

خطر البلد والخطر الاقتصادي: وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأس مال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل إلى الخارج، إذن ذا الخطر مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والخطر الاقتصادي وخطر القرض) متصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض وتتسبب الأزمات الاقتصادية في الكثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.[1]

4– خصائص مخاطر الائتمان:

تتميز مخاطر الائتمان بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

– تعتبر مخاطر الائتمان نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي ترتكز على عنصر الخسارة والمستقبل.

– لا تقتصر مخاطر الائتمان على نوع معين من القروض بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطرا بالنسبة للبنك لكن بدرجة متفاوتة كما أنه لا ترتبط فقط بتقديم القروض بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل للمبلغ الكامل المتفق عليه وفوائده.

– يمكن أن تنشأ أيضا نتيجة عن خلل في العملية بعد انجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (أصل القرض وفوائده) أو وقت السداد.

– تسبب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة تبيع لأجل خسائر محتملة ولا تصيب المقترض.

– مخاطر الائتمان لا يسلم منها حتى منشآت الدول على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.

– تعتبر متغير أساسي تؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد والتأجيل.

لذا تتجه البنوك نحو تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض عل إعادة الدين غير أن هذه المقدرة تنهار لدى المقترض قبل ظهور المعلومات المحاسبية بوقت طويل.[2]

[1]– سمير ماجن، **أثر الحوكمة على إدارة المخطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف،2021/2020، ص 112/111

[2]– زغاشو فاطمة الزهراء، **إشكالية القروض المتعثرة " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي –وكالة قسنطينة 50 "**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2014، ص32.

5- مؤشرات قياس مخاطر الائتمان:

استجابة للأزمات المالية زاد اهتمام المنظمين بمعايير الفحص والمراقبة، ففي القطاع المصرفي أكدت بازل 2 الارتباط المباشر بين الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي ومخاطر الائتمان الكامنة في البنوك، وهذه الخطوة تعطي مؤشرا على أن إدارة رأس المال هي مرحلة هامة في تخفيف المخاطر وإدارتها، وعليه تقاس المخاطر الائتمانية في البنوك من خلال مؤشرين أساسيين هما: نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة، فحسب لجنة بازل فإن الحد الأدنى لرأس المال يرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك. وهذا يدل على أن البنك كلما تعرض إلى مخاطر أكبر كلما احتاج إلى رأس مال أكبر. ويشير هذا التنظيم على أهمية إدارة رأس المال في إدارة المخاطر والامتثال للمتطلبات التنظيمية التي يمكن التعبير عنها كمؤشرات لإدارة المخاطر.

أما فيما يخص القروض المتعثرة فهذا يعني أن انخفاضها مرتبط بانخفاض المخاطر وسعر الفائدة على الودائع. وفي نفس الوقت قد يكون هناك علاقة ايجابية بين سعر الفائدة على الودائع ونسبة القروض المتعثرة استنادا إلى احتمال أن قاعدة ودائع البنك سوف يتم زيادة سعر الفائدة على الودائع لتمويل القروض مرتفعة المخاطر، وزيادة قروض عالية المخاطر قد تعزز احتمال أعلى لنسبة القروض المتعثرة، فالقروض المتعثرة هي احتمال الخسارة التي تتطلب تشكيل مخصصات من الناحية المحاسبية الأمر الذي يستدعي طرحها من الأرباح وهو ما يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة وتقليل الأرباح.

أولا: نسبة كفاية رأس المال (الملاءة المالية)

تعتبر كفاية رأس المال متغير مفسر لتحديد الأداء ومقياس أساسي للقوة المالية للبنك من وجهة نظر المنظمين فمتطلبات رأس المال (كفاية رأس المال) هو مقدار رأس مال البنك أو مؤسسة مالية التي تحتفظ بالحد الأدنى المطلوب من قبل المراقبين الماليين وهذا يساعد على ضمان أن المؤسسات التي تساهم في أو تملك الاستثمارات التي تضخم مخاطر التخلف عن السداد. بالإضافة إلى ضمان أن المؤسسات المالية لديها رؤوس أموال كافية للحفاظ على خسائر التشغيل عندما يحين آجال السحب. فقد أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 نظام قياس رأس المال والذي يشار إليه عادة باسم اتفاقية بازل . وقد تم استبدال هذا الإطار من خلال إطار عمل كفاية رأس المال الجديد وبشكل ملحوظ أكثر تعقيدا والمعروفة ابسم اتفاقية بازل الثانية. فاتفاقية بازل II غيرت كثيرا من حساب أوزان المخاطر، فإلى جانب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أدرجت مفهوم ثلاث ركائز، والتي تساعد في تعزيز الاستقرار في النظام المالي، وتتمثل هذه الدعائم الثالث فيما يلي: أولا: المتطلبات الدنيا لرأس المال (معالجة المخاطر)، ثانيا: عمليات المراجعة من قبل السلطة الرقابية، ثالثا: انضباط السوق (الشفافية المالية).

وتعرف نسبة كفاية رأس المال بنسبة رأس المال إلى مبلغ أصول البنك المرجحة المخاطر، أي أنه يقيس مقدار رأس المال للبنك نسبة إلى حجم التعرض الائتماني للمخاطر المرجحة وحساب نسبة كفاية رأس المال، يتم قياس نوعين من رأس المال لاستخدامها في حساب نسبة كفاية رأس المال. فالشريحة الأولى لرأس المال تتمتع بمقدرة عالية على استيعاب الخسائر لدى البنك، وليس له حد أعلى مثل رأس المال العادي، كما أن الشريحة الأولى لرأس المال ضرورية لأنه يحافظ على بقاء البنك واستقرار النظام المالي. بينما الشريحة الثانية من رأس المال تمتص الخسائر في حالة استخدام الرافعة ويوفر مستوى أدى من الحماية للمودعين. فعلى سبيل المثال الديون الثانوية، يعني أنه لن يتم سداد أصحاب الديون الثانوية إلا بعد أن يتم سداد جميع الدائنين الآخرين، ويزيد رأس مال المصرف القدرة على زيادة الديون غير المؤمنة وبالتالي قدرة البنوك على الحد من تأثير انخفاض الودائع على القروض. فزيادة رأس

المال يقلل من خطر البنك ويخلق منطقة عازلة ضد الخسائر، فإنه يجعل التمويل بالديون غير المؤمنة أقل حساسية وهكذا، يمكن لكفاية رأس المال أن تعزز أداء البنك ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات التجريبية على العلاقة بين أداء البنوك ونسبة كفاية رأس المال نتائج مختلفة، وأن احد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال وضع لضمان البنوك من استيعاب مستوى معقول من الخسائر قبل الإفلاس وقبل خسارة أموال المودعين وأن تطبيق الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال يهدف إلى حماية المودعين وتعزيز الاستقرار وكفاءة النظام المالي.[1]

وتفيد النسبة المحسوبة وفق معيار كفاية رأس المال بمدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها، وعلى مدى كفاية رأس المال أو الأموال الخاصة (حقوق الملكية) لمقابلة الخسائر التي قد تنجم عن منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها دون المساس بالودائع، وذلك على أساس أن هذا الرأسمال يمثل هامش أمان أو خط دفاع ضد تلك المخاطر رغم صغر حجمه، لذلك تحسب مدى كفايته لهذا الغرض، ويتم قياس هذه الكفاية بالنسبة التالية:[2]

نسبة كفاية رأس المال = (حقوق الملكية / إجمالي الأصول) ×100

ثانيا: نسبة القروض المتعثرة

نت الصناعة المصرفية الدولية خلال العقد الماضي انهيارا غير مسبوق، حيث شهدت العديد من البنوك في جميع أنحاء العالم، ي ذلك البلدان المتقدمة والنامية، خسائر فادحة في محافظ الائتمان الخاصة بهم مما أدى إلى إفلاس البنوك والخوف العالمي من أزمة شاملة وأثارت هذه الأزمة المزيد من المخاوف بشأن استقرار النظم المالية والحاجة إلى الرقابة والإشراف على أنشطة ومؤسسات الإقراض. ولا سيما المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية) التي شاركت على مدى العقد الماضي في العديد من الإصلاحات وابرامج التي تهدف إلى تعزيز النظم المصرفية والمالية في مختلف البلدان وعلى وجه التحديد، فإن معدل إجمالي القروض المتعثرة عادة ما يستخدم كمؤشر للسالمة المصرفية.

فنسبة القروض المتعثرة هي مؤشر للسلامة المالية مما يدل على جودة القروض التي تلعب دورا أساسيا في سلامة جميع البنوك لأنها واحدة من الأنشطة الأساسية للمؤسسات المصرفية في تقديم القروض، فعلى الرغم من أهميتها فهي آخذة في التناقص تدرجيا على مدى العقود الماضية إلا أن نسبة القروض المتعثرة تعكس الجودة الائتمانية للبنك، وتعتبر كمؤشر لإدارة مخاطر الائتمان، فتشير سبة القروض المتعثرة إلى كيفية إدارة البنوك لمخاطر الائتمان الخاصة بها لأنها تحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض وقد استخدمت نسبة القروض المتعثرة كنسبة التعثر إلى إجمالي القروض والسلفيات، يمكن للقروض المتعثرة أن تؤثر سلبا على كفاءة إدارة المخاطر والاستثمار، فالبنوك التجارية تعرض نفسها لمخاطر التخلف عن السداد من المقترضين. فجودة تقييم المخاطر الائتمانية وإدارة المخاطر وإيجاد مخصصات كافية للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها يمكن أن تقلل من مخاطر ائتمان البنوك، عندما يكون مستوى الأصول المتعثرة مرتفع، ومخصصات الأصول التي أصبحت ليست كافية للحماية ضد مخاطر التخلف عن السداد. ويمكن أن تعزى عوامل محددات القروض المتعثرة إلى كل من ظروف الاقتصاد الكلي والعوامل المحددة للبنوك.

[1]- فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 12- 13.

[2]- سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019، ص38-39.

ويمكن القول بأن إدارة المخاطر تكمن في أن الربح هو الهدف النهائي للبنوك التجارية حتى يتسنى لجميع الاستراتيجيات المعدة والأنشطة تحقيق هذا الهدف، فتحسين الأداء المالي يتطلب تحسين وظائف وأنشطة البنوك التجارية ومع ذلك فعندما يضاعف البنك من أرباحه، فإنه سيؤدي إما إلى ارتفاع المخاطر أو انخفاض التكاليف التشغيلية،[1] وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

الجدول رقم (1–1): يمثل مخاطر الائتمان والمؤشرات المستخدمة في قياسها.

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
مخاطر الائتمان	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض غير منتظمة – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد – الأوراق المالية (غير حكومية) / إجمالي الأصول – الاحتياطي السنوي لخسائر القروض / إجمالي القروض – مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على محمد كمال عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص187.

– صافي أعباء القروض = عمولات (أعباء)

– الاحتياطي السنوي لخسائر القروض = الاحتياطات

– مخصصات خسائر القروض = مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء

– إجمالي القروض = أصول مالية جاهزة للبيع + سلفيات وحقوق على الهيئات المالية + سلفيات وحقوق على الزبائن

المؤشرين الأخيرين من مؤشرات مخاطر الائتمان يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر من خلال بناء احتياطات خسائر القروض

6– أهمية إدارة المخاطر الائتمانية وأهدافها.

أولا: أهمية إدارة المخاطر الائتمانية.

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك نذكر منها:

– المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.

– تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على ربحية البنك.

–المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

–تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

[1]- فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 15.14.13.

– مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.[1]

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية.

إن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية:

– إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛

– وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛

– الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة، واستخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.[2]

7– نتائج المخاطر الائتمانية:

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل البنوك التجارية ما يلي:

– أولا: تعثر التسهيلات الائتمانية: لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق شروط التعاقدية بين الطرفين، فان تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن من المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن كافة البنوك دون استثناء تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة، التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.

– ثانيا: فشل البنوك: لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو معدلات مخاطر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.[3]

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في البنوك التجارية

يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما لقياس أداء المصرف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه لمصارف نحو المسار الأفضل والصحيح، فهو نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الأداء المالي، أهميته ومؤشرات قياسه.

[1]– محمد كمال عفانة، **إدارة الائتمان المصرفي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة البتر الأردنية، عمان، 2017، ص 142.

[2]– سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص224.

[3]– كيمة مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية في فلسطين – دراسة تحليلية –** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين، 2008، ص88.

1- مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه:

- هو قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها التجارية أو الرأسمالية أ, الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة.[1]

- قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والمنافع لمختلف أصحاب المصالح، من خلال تصميم المنتجات أو الخدمات التي يمكن أن ترضي بها الزبائن.[2]

- تشخيص الصحة المالية للبنك لمعرفة مدى قدرته على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جداول حسابات النتائج وكذا القوائم المالية الأخرى.[3]

- هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات الإدارية والتنظيمية.[4]

- يعرف على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف بأقل التكاليف المالية.[5]

- وهناك بعض التعريفات للأداء المالي، حسب ما ورد عن بعض المختصين في الجانب المالي أمثال "عرف محلب" في سنة 2014 الذي عرف الأ المالي على أنه الكفاءة و الفعالية معا للنشاط المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.[6]

من خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

2- أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي في المؤسسة كونه يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة ومنه يمكننا توضيح أهمية الأداء المالي في النقاط التالية:

---

[1]- دادن عبد الغاني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إسراء نموذج للإنذار المبتكر باستعمال المحاكاة المالية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص36.

[2]- ياسين قطوني، محمد براق، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية**، دراسة قياسية (2010-2018)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، (2013-2676) issn، ص346.

[3]- Amaud Thausvan, **Evaluation de gestion technique**, Edition économisa ,France, 2005, p23.

[4]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة – تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح** – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص135.

[5]- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة من (200-2011)**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر،2014،ص24.

[6]- آلاء زياد إبداح، **أثر إدارة الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية**، قسم المحاسبة و العلوم المالية و المصرفية، جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2020، ص27.

– توفير المعلومات حول الوظيفة المالية التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية مما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف، ويساعد في ترشيد القرار، وفي التنبؤ باستمرار الأداء المالي المستقبلي، وفي إجراء المقارنات سواء بين المؤسسة ومثيلاتها (مؤسسة في نفس القطاع) أو بين الوضعيات لعدة سنوات لنفس المؤسسة؛

– يساهم في عملية متابعة نشاط المؤسسة من طرف الأعوان الخارجين من عملاء وموردين ومستثمرين، مما يضفي الصورة الشفافة للوضعية المالية والتي تسمح بوضع الثقة في التعامل مها واتخاذ القرارات السليمة؛

– إضافة إلى ذلك تظهر أهمية الأداء المالي في عملية متابعة المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبتها أو ضياعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد **المعوقات وبيان أسبابها** واقتراح الإجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستعمالهما وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[1].

3– مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك:

هناك من يعرف هذه النسب على أنها المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، يعتمد تقييم الأداء الآن ليس فقط على قياس ربحية المؤسسة البنكية وإنما بقياس مدى كفاءته في تحقيق ذلك فضلا عن فعاليتها من حيث الوصول إلى أهدافها، لذا سنقدم فيما يلي جملة من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المستخدمة في تقييم الأداء البنكي.

أولا/ قياس الربحية: يعد مؤشر الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية وهو يعبر للمؤسسات كية عن هدفها أو مدى قدرتها في تحقيق أكبر الأرباح، أي قياس مدى تمتع البنك المعني بالكفاءة في توليد الإيرادات من أمواله المستثمرة، مراعاة في ذلك التوازن بين الربح والسيولة كونه يتعارض معها كهدف. يتم قياس الربحية باستخدام مجموعة معدلات نجد من أهمها ما يلي:

1– معدل العائد على الأصول (ROA):

ويعتبر مقياس من مقاييس الربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للمؤسسة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية المؤسسة.

كما أن معدل العائد على الأصول يتم من خلاله قياس نسبة العلاقة بين الربح التشغيلي وحجم الأصول، أي مدى قدرة الدينار المستثمر في الأصول على توليد الأرباح التشغيلية، وبذلك فإنه يعكس كفاءة أنشطة العمليات والأنشطة الاستثمارية وليس الأنشطة التمويلية،[2]حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

[1]– فاطمة الزهرة سطوف بن على خوجة، **القروض المتعثرة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2017،ص10.

[2]– التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005 – 2011)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص33.

1-1- هامش الربح PM: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:[1]

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

1-2- منفعة الأصولAU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

أو يحسب بالقانوني الآتي:

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

من المؤشرات المالية المهمة في تقييم الربحية، ويقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المصرف الممتلكة وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، بمعنى آخر فإن هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المصرف، والمنطق في تفسير هذا المعدل أن كلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبر عن كفاءة الإدارة في ضمان عائد مرضي للملاك، والعكس صحيح، وذلك عندما يحصل انخفاض في المعدل قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في ذلك والذي لابد أن يكون معبرا عن حركة الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

إن أهمية هذا المؤشر في تحليل الربحية تبرز من خلال تأكيد أن الملاك لن يتحملوا المخاطرة إلا إذا اعتقدوا أ، جهودهم سوف تعود عليهم بمكافأة كافية ومستمرة تأخذ شكل الربح، بالإضافة إلى ذلك فإن أي مصرف تجاري لا يمكنه مقابلة التوسع في نشاطه بدون مشاركة فعالة من ربح العمليات التشغيلية في زيادة حق الملكية كما أنها لن تتمكن من اجتذاب أموال جديدة دون وجود أرباح أو على الأقل توقع تحقيق الأرباح في المستقبل.

ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة النسبية الآتية:[2]

مؤشر العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

أو يحسب ب:

مؤشر العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرافعة المالية

[1]- محمد حقيقة، **أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي " دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ورقلة,2019/2018، ص37.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " **إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** "، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع، طبعة معدلة، عمان،2011، ص59.

الرافعة المالية EM: عبارة عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية، ويقاس بالعلاقة التالية:[1]

الرافعة المالية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

3- نسبة التكلفة إلى الدخل(C/I):

هذه النسبة تقيس الدخل المتولد لكل تكلفة، وتظهر مدى قدرة المدير على إدارة نشاط بكفاءة بقدر ما يؤدي الى انخفاض التكلفة مقابل الدخل الناتج عن التشغيل. وكلما كانت النسبة (C/I) أقل، كان أداء البنك أفضل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

نسبة التكلفة إلى الدخل= إجمالي التكلفة / إجمالي الدخل

ثانيا/ قياس السيولة:

تقاس من خلال مؤشرات السيولة قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية حاضرة دون التعرض إلى خسائر كبيرة، مما يثبت قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأكثر دلالة على مستوى إدارة السيولة لدى المؤسسة البنكية.

1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LL/TA):

نماع هذه النسبة يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في ل ذات قابلية سريعة للتحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته بالذات طويلة الأجل مما يعني أن المؤسسة البنكية تعتمد سياسة استثمارية جيدة تمكنها على المدى الطويل من تحسين مرددوها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول السائلة أو النقدية / إجمالي الأصول

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع(LL/TD):

تدل على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع، الجارية والتوفير (الادخارية) والآجلة (الاستثمارية)، فهي تقيس إلى أي مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء (القروض الإضافية)، وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك، وعليه فهذه النسبة تعد المفضلة في قياس السيولة لدى المؤسسة البنكية، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع = الأصول السائلة أو النقدية/ مجموع الودائع

ثالثا/ جودة الأصول الائتمانية (أداء الائتمان):

مخاطر الائتمان هي واحدة من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، قد ينشأ الفشل بسبب عدم رغبة العميل بسداد ديونه أو تراجع الوضع الاقتصادي ...الخ، وقد تم تصميم إدارة مخاطر البنوك لمعالجة جميع هذه القضايا، وفي حين يتوقع أن تتحمل هذه

[1]- محمد حقيقة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]- التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، مرجع سبق ذكره، ص33- 35.

البنوك بعض القروض والخسائر السيئة في أنشطة الإقراض فإن أحد الأهداف الرئيسية للبنك هو الحد من هذه الخسائر، ويقوم أداء الائتمان بتقييم المخاطر المرتبطة بمحفظة أصول البنك، أي نوعية القروض التي يصدرها البنك، ويمكن استخدام عدة نسب لقياس جودة الائتمان، ولكن ليس كل المعلومات عن القروض متاحة دائما، إن القروض المتعثرة متاحة للبنوك الوطنية المحدودة وبالتالي تستخدم النسبة التالية:

1- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض:

تشير هذه النسبة إلى نسبة إجمالي القروض التي تم تخصيصها ولكن لم يتم خصمها، وهي نسبة مئوية من إجمالي القروض التي كانت إما في حالة تقصير أو قريبة من أن تكون في حالة تقصير، وبمجرد أن يكون القرض غير فعال فإن احتمالات أن تسدد بالكامل تعتبر أقل بكثير، يجب النظر بعناية في مبيعات القروض المتعثرة حيث يمكن أن يكون لها العديد من الآثار المالية بما في ذلك التأثير على أرباح الشركة وخسائرها، والأوضاع الضريبية، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:[1]

القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض = القروض المتعثرة / إجمالي القروض

المطلب الثالث: أثر مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية

سنحاول في هذا المطلب توضيح العلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك التجارية وهذه العلاقة تظهر في أثر القروض المتعثرة على مصادر واستخدامات البنك.

1- أثر القروض المتعثرة على مصادر أموال البنك:

1-1- الأثر على حقوق الملكية: يؤدي التعثر إلى زيادة المخاطر التي تنطوي عليها استخدامات البنك وضرورة الوفاء بالمعايير الرقابية مثل معيار ملاءة رأس المال تقتضي زيادة حجم الملكية لمقابلة الزيادة في الخطر، ونخص بالذكر خطر عدم انتظام السداد أو إمكانية عدم الوفاء، وفي حالة أخرى قد يعزف البنك ذو حزمة القروض المتعثرة عن توزيع أرباحه على المساهمين محولا إياه إلى صيد المخصصات لمجابهة حالات التعثر تلك، ما ينعكس على إمكانية زيادة الاحتياطات بل وحتى احتمال انخفاضها ومحصلة هذا الانخفاض تتجلى على مستوى حقوق الملكية.

1-2- الأثر على الودائع: البنك الذي يحوز رصيدا من القروض المتعثرة يفقد ثقة مودعيه، ويخسر قدرا من معاملاته معهم، وبديهي أ، تتوالى السحوبات لتلك الودائع من مختلف القطاعات والشرائح، وتتراجع عمليات الإيداع سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية ذات الحساسية الأكثر لمثل هذه الحالات.

1-3- الأثر على مستحقات البنوك الأخرى على البنك: بزيادة حجم القروض المتعثرة على بنك ما، تتدهور جدارته الائتمانية من جانب الائتمان المتاح له من قبل البنوك الأخرى، التي تصبح على قدر من التشدد عند طلب مثل هذه التسهيلات، ويواجه ذات الموقف حتى عند لجوئه للاقتراض من مستوى أعلى أي البنك المركزي (مقترض أخير).

[1]- Md Aminul Islam, **An Analysis Of The Financial Performance Of National Bank Limited Using Financial Raito**, Jornnal Of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Acconting And Transport, 2014, Vol.2, No.5, 121-129, University Indpendant Bangladesh, P124.

2- أثر القروض المتعثرة على استخدامات البنك:

2-1- الأثر على الأصول السائلة: إن تزايد حجم القروض المتعثرة مع ثبات قيمة الودائع لدى البنك أو انخفاضها يقود لا إلى أزمة سيولة، كما أن تراجع دور البنك في دعم عملائه المتعثرين وإصلاح الخلل بهياكلهم التمويلية من جانب، زمن جانب أخر تضاؤل قدرته الإقراضية وفقدانه استقراره وسمعته لدى زبائنه، خاصة ما إذا تفاقمت مشكلة القروض المتعثرة، يشكل ذلك أكبر خطر على مسار البنك، إ، لم تسنى له تسييره بعقلانية وتداركه في وقت قياسي.

2-2- الأثر على محفظة الأوراق المالية والاستثمارية: قد يتصرف البنك ذو القروض المتعثرة في بعض مكونات محفظة الأوراق المالية لديه، سواء كان ذلك بالبيع لتوفير السيولة اللازمة لإنقاض عملائه من تعثرهم، أو تقديم ضمان (السندات الحكومية) لاقتراض من البنك المركزي، أو الدخول في عمليات إعادة الشراء مثل اذونات الخزينة لتوفير السيولة الضرورية لتعويض ما قد يكون حدث من اختناق تعثر بعض العملاء.

2-3- الأثر على المستحق على البنوك: يؤدي تراكم القروض المتعثرة على مستوى البنك إلى سحب موجوداته لدى البنوك الأخرى لمجابهة طلبات السحب من المودعين، أو تقديم تمويلات إضافية لعملائه ، الأمر الذي يشكل مؤشرا سلبيا لهذا الحساب سواء على مستوى البنوك المحلية أو البنوك الخارجية.[1]

[1]- محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة الظاهرة ...الأسباب...العلاج**، أيترك للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر، 1996، ص36-39.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، أخذنا مجموعة من الدراسات المحلية والأجنبية، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول خصص للدراسات السابقة المحلية، المطلب الثاني للدراسات السابقة الأجنبية والمطلب الثالث خصص للمقارنة ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وما أضفناه للبحث.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية.

تناولنا خلال هذا المطلب أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي جاءت على النحو التالي:

1- دراسة فاطمة بن شنة بعنوان " إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية" وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016.

هذه الدراسة إلى رصد مجموعة عوامل مسببة لمخاطر الائتمان والمساهمة في حدوث مشكلة القروض المتعثرة ومدى مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في تقييم ربحية البنوك التجارية الجزائرية وذلك باستخدام نماذج بازل، وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي: حجم البنك، نسبة عدم الكفاءة، معدل الفائدة على الودائع و نسبة كفاءة الإدارة.

10- دراسة راغب الغصين وأحمد العلي بعنوان " أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية خلال الفترة (2006- 2010)، الدراسة عبارة مقال في المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة بأكتوبر 2013.

هدفت الدراسة إلى تحديد المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وتحليلها إحصائيا، لقد اشتملت عينة الدراسة على 6 مصارف تجارية عاملة في سورية، تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان، مؤشر السيولة، مؤشر مخاطر رأس المال، أختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة في الدراسة، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان وأخيرا وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخ رأس المال، وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

5- دراسة ألاء زياد ابداح بعنوان "أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية" أطروحة ماجستير مقدمة لقسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية بجامعة الشرق الأوسط لسنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بأبعاده واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع أغراض الدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (31) بنكاً، وتم استبعاد البنوك الإسلامية الأردنية بسبب طبيعة عملها وعدم انسجام بياناتها مع طبيعة بيانات البنوك التجارية. وقد أظهرت النتائج وجود أثر لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات منها: العمل على وضع سياسة فعالة في منح الائتمان تحقق توازنا ما بين زيادة أرباح الشركة و خفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها المملكة، والعمل على وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين.

9- دراسة محمد عبد العليم تحت عنوان " تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك " دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية خلال الفترة من (204/01/01) إلى (2012/12/31)" الدراسة عبارة عن مقال في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني عشر، جامعة الأزهر في يوليو 2014.

استهدفت الدراسة الوقوف على تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية، بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية، ولاختبار طبيعة تلك العلاقة فقد استخدم الباحث أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة درجة المعنوية الإحصائية للمعاملات، وتوصلت الدراسة إلى ثبوت علاقة معنوية لأبعاد إدارة المخاطر المالية حيث ثبت وجود علاقة معنوية لكل من إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وكفاءة استخدام الأموال على أداء البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية، مما يدعم التوصية بضرورة الاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وتحسين استخدام الأموال بالبنوك التجارية على اختلاف أحجامها لتحقيق التميز والاستقرار في السوق المصري.

– دراسة ثائر فتحي محمد وهدان تحت عنوان " أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2008–2015)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة بكلية الدراسات العلية، جامعة الزرقاء، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من (2008-2015)، استخدم برنامج Eviews للتحليل الإحصائي، وانتهجت هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي، كما تم استخدام Panel data لاختبار فرضيات الدراسة؛ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختيار المخاطر الآتية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم) واستخرجت البيانات من خلال البحث في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكاَ. أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها؛ تخضع لضوابط، وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، الذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية، رأس المال عند تلك البنوك.

– دراسة دحدوح نجيب تحت عنوان " أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية " دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021/2020.

ف هذه الدراسة إلى تبيان مدى أهمية تبني نظام لإدارة المخاطر وتأثيرها على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2009-2018، تم استخدام مخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق كمتغيرات مستقلة، ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، ولتحقيق ذلك تم تطبيق طريقة نماذج بانل للبيانات الزمنية المقطعية بالأثر الثابت وقد تم تحليل النتائج باستخدام برنامج(Eviews10)، بالإضافة إلى استخدام أساليب الاقتصاد القياسي المطبقة على البيانات المتاحة من القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك التجارية الجزائرية في الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغات الأجنبية.

تناولنا خلال هذا المطلب أهم الدراسات الأجنبية المتعلقة بالموضوع والمتمثلة في:

- Azam Abdelhakeem, And Others The Impact Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Banking Sector In Sudan, Academy Of Accounting And Financial Studies Jornal, Volume 25, Special Lssue 3,2021.

ب هذه الدراسة إلى فحص تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للقطاع المصرفي السوداني، بالنسبة للتصميم، المنهجية، النهج تم استخدام التقارير المالية لكل بنك لمدة 10 سنوات (من 2006 إلى 2015)، ولتقدير النموذج تم استخدام طريقة انحدار اللوحة، بالنسبة لمؤشر الأداء تم استخدام العائد على حقوق الملكية، وفي الوقت نفسه بالنسبة لمؤشرات إدارة مخاطر الائتمان تم استخدام القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال.

وفي الأخير أظهرت النتائج أن ربحية البنوك السودانية تتأثر بشكل كبير بإدارة مخاطر الائتمان وتشير الأدلة إلى أن نسبة كبيرة من الربحية في البنوك تتأثر بالتغير في نسبة كفاية رأس المال والقروض غير المقدمة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للبنوك ونسبة كفاية رأس المال، لكن الارتباط ليس معنوياً علاوة على ذلك فإن الارتباط بين الأداء المالي للبنوك والقروض المتعثرة كبير ولكنه سلبي.

-Mohamed Chemlal, Lotfi Benazzou, L'impact De La Gestion Des Risques Operationnels Sur La Performance Financial Des Banques Marocaines Cotées En Borse, Revue Internationale Du Marketing Et Management Stratégique, N° 2, Avril-Juin 2020.

يهدف هذا المقال إلى دراسة تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك المغربية المدرجة في البورصة التي تشكل عينة الدراسة. تتكون المنهجية المعتمدة أولاً من توضيح المفاهيم الأساسية، وتقديم توليفة من الدراسات حول العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي، ونمذجة الارتباط بينهما لحالة العينة باستخدام اختبار Chi-Square في هذا الصدد تم جمع معلومات حول إدارة المخاطر التشغيلية من خلال الاعتماد على الاستبيان والبيانات المالية من المنشورات المالية لمختلف البنوك المدرجة، والمقاييس المختارة للأداء المالي هي صافي الدخل المصرفي، صافي الدخل التشغيلي، نسبة التكلفة / الدخل، العائد على حقوق

لمكية والعائد على الأصول، أدت الدراسات التي أجريت على البيانات المجمعة إلى النتيجة الرئيسية المتمثلة في أن مراحل إدارة المخاطر التشغيلية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك المغربية المدرجة في البورصة.

- Jamil Salem Al Zaidanin, Omar Jamil Al Zaidanin, The Impact Of Credit Risk Management On The United Arab Emirates Commercial Banks, International Jornal Of Research In Business And Social Science, Volume 10,2021.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس مدى تأثير العوامل المستقلة المحددة بواسطة نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة، ونسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة السيولة، ونسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي لستة عشر شركة تجارية، البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام بيانات اللوحة للفترة 2013-2019. تم جمع البيانات الثانوية من البنوك وفحصها بتطبيق الإحصاء الوصفي القياسي ونموذج التأثير العشوائي لاختبار الفرضيات، يستنتج من نتائج الانحدار أن نسبة القروض غير العاملة ونسبة التكلفة إلى الدخل لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة القروض إلى الودائع جميعها لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقة إيجابية ضعيفة للغاية على العائد على الأصول لكنها ليست من محددات ربحية البنك بسبب التأثير الإحصائي الضئيل عليها، لذلك يقترح أنه لتعزيز الأداء المالي وتقليل مخاطر القروض المتعثرة في المستقبل على البنوك مراقبة أداء القروض بدقة شديدة وتحليل التاريخ الائتماني للعملاء بدقة والقدرة على سداد ديونهم قبل أي موافقة من طلبات القروض، علاوة على ذلك يجب على البنوك تحسين استخدام الأصول والسيولة وتقنيات إدارة تكاليف التشغيل بشكل مستمر، وتحسين تأثير كفاية رأس المال واستخدام الودائع لأنشطة الإقراض من التأثير الإيجابي الضعيف إلى التأثير الإيجابي الكبير على ربحيتها. يوصي الباحثون بأن الدراسات المستقبلية حول تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك يجب أن تأخذ في الاعتبار متغيرات أكثر استقلالية وفترات أطول من الدراسة مثل عشرين أو ثلاثين عامًا للحصول على نتائج أكثر دقة وتعميمًا.

- Olajide Solomon Fadun, Diekolola Oye, Impact Of Operational Risk Management On Financial Performance: A Case Of Commercial Banks In Nigeria, International Jornal Of Finance And Banking Studies, Vol 9 N°1,2020.

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تأثير ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيجيريا. تم استخدام البيانات الثانوية المستخرجة من البيانات المالية المدققة لبنوك تجارية مختارة في نيجيريا لمدة 10 سنوات (2008-2017) للدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الخطي، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر التشغيلية والأداء المالي للبنوك، وكشفت النتائج أن الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك، لذلك فإننا نوصي بأن تقوم إدارة البنوك بتخصيص موارد كافية لفهم المخاطر التشغيلية لضمان إدارة سليمة للمخاطر التشغيلية وتحسين الأداء المالي للبنوك، تستند الدراسة على نطاق محدود. لذلك ، قد يؤدي حجم عينة أكبر إلى إجراء بحث مثير للاهتمام في المستقبل.

- Gideon Tayo Akinleye, Adeduro Adesola Ogunmakin, Ademoya Kehinde Tosin, Impact Of Credit Risk Management Money Banks In Nigeria, Jornal Of Accounting And Finance, Vol. 20(5),2020.

تناولت هذه الدراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي لبنوك الودائع المالية المختارة المدرجة، ركزت الدراسة على 10 بنوك إيداع أموال تم اختيارها عشوائيا من 21 بنكا لأموال الودائع المدرجة في بورصة نيجيريا، كما تم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنوك المختارة على مدى 10 سنوات، تم استخدام نموذج قائم على لوحة واحدة في الدراسة وأظهرت النتيجة أن القروض والسلف لها تأثير إيجابي ضئيل على العائد على الأصول مما يعني أن متغيرات مخاطر الائتمان بما في ذلك القرض والسلف والقرض المتعثر يمكن أن تشرح فقط التباين المنهجي في ا ئد على الأصول التي أوصت بها الدراسة، يجب أن تكون إدارة بنوك الودائع المالية في نيجيريا إستراتيجية عند إعداد حدود القروض والسلفيات.

- Mubbushar Iftikhar, Impact Of Credit Risk Management On Financial Performance Of Commercial Banks Of Bakistan, University Of Haripur Journal Of Management (UOHJM), Volume 1. Issue 2, October 2016.

هدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية الباكستانية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. لهذا الغرض تم اختيار عشرة بنوك لتمثيل القطاع المصرفي بكامله في باكستان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحديد نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال كمتغيرات مستقلة، ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة

تظهر نتائج هذه الدراسة أن إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير إيجابي على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان وأنه عندما يتم تحسين إدارة مخاطر الائتمان سيكون هناك زيادة في الأداء المالي للبنوك التجارية، ونظرا للتأثير الكبير لإدارة مخاطر الائتمان يقترح أن نظام إدارة مخاطر الائتمان الصارم له أهمية كبيرة بالنسبة للمديرين وينصحهم بنشر أنشطة الربح في البنك الخاص بهم.

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة والمساهمة البحثية للدراسة الحالية.

سنقوم من خلال هذا المطلب بتفصيل الدراسات السابقة في الموضوع، حيث تعددت هذه الدراسات من أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير بالإضافة إلى المقالات باللغتين العربية والأجنبية، ثم نقوم بذكر ما تتميز به دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة من خلال بيئة، أهداف، منهج الدراسة والجدول الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1–2): ملخص الدراسات السابقة المتعلقة بأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية.

اسم البحث	السنة	الباحثون	متغيرات الدراسة	أسلوب التحليل	النتائج
إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2005–2014)	2018/2017	**فاطمة بن شنة**	**بالنسبة للمحددات** **المتغيرات المستقلة** -نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض – نسبة كفاية رأس المال **المتغيرات التابعة** – نسبة عدم الكفاءة – معدل الفائدة على الودائع – نسبة كفاءة الإدارة – معدل نمو القروض – حجم البنك **بالنسبة للمردودية** **المتغيرات المستقلة** – نسبة مخصصات خسائر القروض – نسبة كفاية رأس المال	نماذج البانل وأدوات الإحصاء الوصفي	– أداء البنوك الخاصة الأجنبية جيد وأفضل مقارنة بالبنوك العمومية. – زيادة نسبة القروض المتعثرة ومخاطر الائتمان في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الأجنبية الخاصة.
أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية خلال الفترة (2006– 2010)	2013	**راغب الغصين وأحمد العلي**	**المتغيرات المستقلة** – مؤشر مخاطر الائتمان – مؤشرات السيولة – مؤشرات مخاطر رأس المال **المتغير التابع** العائد على حقوق الملكية	نماذج البانل	– وجود علاقة عكسية ضعيفة بين المخاطر الائتمانية والربحية. – وجود علاقة عكسية قوية بين مخاطر السيولة وربحية البنوك الممثلة بالعائد على حقوق الملكية.
أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية	**2020**	**ألاء زياد ابداح**	**المتغيرات المستقلة** – التسهيلات الائتمانية غير العاملة / إجمالي التسهيلات الائتمانية – مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية إجمالي التسهيلات الائتمانية **المتغيرات التابعة** – نسب الأداء المالي	المنهج الإحصائي الوصفي (تحليل النسب والتحليل الإحصائي **SPSS**)	وجود أثر سلبي مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية

تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك " دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية خلال الفترة (2004-2012)	2014	**محمد عبد العليم**	المتغيرات المستقلة – نسبة الديون المشكوك في تحصيلها – كفاية رأس المال – مخاطر معدل الفائدة – قدرة البنك على مواجهة المسحوبات – قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع – الأصول السائلة – معدل القروض للودائع – معدل الاستثمارات للودائع – معدل التوظيف للودائع **المتغير التابع** – العائد على الأصول	الأساليب الإحصائية الوصفية	أهم المتغيرات التي تؤثر 'على أداء البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة هي درجة كفاية رأس المال ومخاطر معدل الفائدة
أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2008-2015)	2017	**ثائر فتحي محمد وهدان**	**المتغيرات المستقلة** – مخاطر الائتمان – مخاطر سعر الفائدة – مخاطر السيولة – مخاطر كفاية رأس المال **المتغيرات التابعة** – العائد على الأصول – العائد على الملكية – العائد على السهم – معدل دوران السهم	التحليل الإحصائي الوصفي	مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيرا على الأداء المالي ومخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل.
أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية " دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر للفترة (2009-2018)	2021	**دحدوح نجيب**	**المتغيرات المستقلة** – مخاطر السيولة – مخاطر كفاية رأس المال – مخاطر الائتمان – مخاطر السوق **المتغيرات تابعة** – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية	نماذج البانل	– وجود علاقة عكسية بين خصائص البنك والأداء المالي لكل من **BDL و BADR** وهذا يعني أن البنوك المملوكة للدولة تتميز بانخفاض في الأداء المال بينما البنوك **TRUET,BNP, SGA,AGB** وبنك البركة لها علاقة طردية بين خصائصها وأدائها المالي وهذا ما يفسر أن البنوك المملوكة للأجانب تتميز بارتفاع في الأداء المالي.

Impact Of Operational Risk Management On Financial A:Performance Case Of Commercial Banks In Nigeria	**2020**	**Olajide Solomon Fadun Diekolola Oye**	**المتغير التابع** – العائد على حقوق الملكية	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	الممارسة السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك.
The Impact Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Banking Sector In Sudan	2021	**Azam Abdelhakeem And Others**	**المتغيرات المستقلة** – القروض المتعثرة – نسبة كفاية رأس المال **المتغير التابع** – العائد على حقوق الملكية	نموذج انحدار اللوحة	– ربحية البنوك السودانية تتأثر بشكل كبير بإدارة مخاطر الائتمان – نسبة كبيرة من الربحية في البنوك تتأثر بالتغير في نسبة كفاية رأس المال والقروض غير المقدمة – وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للبنوك ونسبة كفاية رأس المال.
Impact Of Credit Risk Management On Financial Performance Of Commercial Banks Of Bakistan	**2016**	**Mubbushar Iftikhar**	**المتغيرات المستقلة** – نسبة القروض المتعثرة – نسبة كفاية رأس المال **المتغيرات التابعة** – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية	نموذج انحدار اللوحة	عامل إدارة الائتمان له تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان
L'impact De La Gestion Des Risques Operationnels Sur La Performance Financial Des Banques Marocaines Cotées En Borse	2020	**Mohame Chemlal Lotfi Benazzou**	**المتغيرات التابعة** – صافي الدخل المصرفي – صافي الدخل التشغيلي – نسبة التكلفة / الدخل – العائد على حقوق الملكية – العائد على الأصول	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	تتمثل النتيجة الرئيسية في أن مراحل إدارة المخاطر التشغيلية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنوك المغربية المدرجة في البورصة.

The Impact Of Credit Risk Management On The United Arab Emirates Commercial Banks	2021	**- Jamil Salem Al Zaidanin -Omar Jamil Al Zaidanin**	**المتغيرات المستقلة** – نسبة كفاية رأس المال – نسبة القروض المتعثرة – نسبة التكلفة إلى الدخل – نسبة السيولة – نسبة القروض إلى الودائع **المتغير التابع** – العائد على الأصول	الإحصاء الوصفي القياسي ونموذج التأثير العشوائي	– نسبة القروض غير العاملة ونسبة التكلفة إلى الدخل لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين أن نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة القروض إلى الودائع جميعها لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقة إيجابية ضعيفة للغاية على العائد على الأصول.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

أولا: تقييم الدراسات السابقة:

عند البحث في الدراسات السابقة للموضوع وجدنا عدد كبير من الدراسات حو أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك، إذ توصلت إلى نتائج مختلفة من حيث تأثير مؤشرات مخاطر الائتمان على الأداء، هدفت هذه الدراسات إلى تقييم الأداء المالي للبنوك وهذا للبحث في العلاقة بين الأداء والعوامل المؤثرة فيه، حيث تبين من خلال مراجعة الدراسات ذات الصلة بالموضوع أن أغلبها ركزت على نوعين من المؤشرات وهي العائد على الأصول الذي يعبر عن فعالية القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الإدارة كما يقيس قدرة البنوك على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة من موجوداتها، والعائد على حقوق الملكية الذي يعبر عن الأرباح التي استطاعة البنوك تحقيقها من استخدام أموال المساهمين المستثمرين لديها، (دراسة دحدوح نجيب 2021، ثائر فتحي محمد وهدان 2017، **Mubbushar Iftikhar 2016, Mohamed Chemlel Et Lotfi Benazzou 2020**)، أما من حيث مؤشرات مخاطر الائتمان فقد تعددت المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة حسب طبيعة وهدف كل دراسة ومن أهم هذه المؤشرات التي تتقاطع فيها الدراسات (نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة)، كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة متوافقة حول اتخاذ معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمتغيرات تابعة وهو ما يتوافق مع أدبيات الدراسة والنظرية الاقتصادية وعن المتغيرات المستقلة كما ذكرنا سابقا لا يوجد اتفاق بينها، بحيث كل دراسة تستخدم المتغيرات التي تتوفر لديها البيانات عنها، كما أن هذه الدراسات اختلفت من حيث أحجام العينة فكلها اعتمدت على عينة من البنوك يتراوح مابين 5 و10 بنوك ماعدا دراسة **(Jamil salem Omar Salem Al Zaidanin 2021)**، التي تناولت 16 بنكا، أما من حيث الفترة فقد ركزت الدراسات على عينات متقاربة المدة حيث تتراوح بين الخمس وعشر سنوات، وبالنسبة للنماذج الإحصائية للدراسات فأغلبها اعتمد على نماذج البانل وأرى اعتمدت على أسلوب الانحدار الخطب المتعدد **(Mohamed Chemlal, Lotfi Benazzou 2020)**.

ثانيا: القيمة المضافة للبحث:

من خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع يمكننا توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة كما يلي:

– أغلب الدراسات تتشابه من حيث التعريف بمخاطر الائتمان إلا أن الإشكاليات المدروسة كانت مختلفة فيما بينها، فمنها من يبحث عن العوامل المسببة لمخاطر الائتمان والمساهمة في مشكلة القروض المتعثرة ومنها من يبحث عن الأساليب التي تمكنها من مواجهة المخاطر التي تعترض نشاطها بالإضافة إلى محاولة فهم آليات لجنة بازل لإدارة مخاطر الائتمان.

– تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مؤشرات مخاطر الائتمان ومدى تأثيرها على البنوك التجارية من حيث الهدف، ولكنها تختلف عنها من حيث حدود الدراسة، إضافة إلى أن الدراسة الحالية جمعت بين هدفي الدراسات السابقة وذلك لتناولها الموضوع من زاويتين حيث سنتطرق إلى البحث عن العوامل المسببة لمخاطر الائتمان والمساهمة في مشكلة القروض المتعثرة ودراسة الأساليب التي تعترض نشاط البنك وذلك بالاعتماد على آليات لجنة بازل لإدارة المخاطر، والقيمة التي أضافتها دراستنا هي ما أثر ذلك على الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بالتطرق إلى مفهوم وأهمية الأداء المالي للبنوك التجارية وأهم المؤشرات المالية المتمثلة في مؤشر الربحية، السيولة وكفاية رأس المال التي تعتبر من أحد معايير تقييم الأداء التي تمكن البنوك من الحكم على ها وتحديد مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها وبالتالي تمنحها فرصة لتصحيح مواطن ضعفها وتعزيز نقاط قوتها مما يساعدها على تحقيق أداء كفء وفعال.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالأسس النظرية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال التطرق لمفهوم مخاطر الائتمان، فوجدنا أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال فشل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المتفق عليه، فإذا حان آجال الاستحقاق ولم يسدد أصل الدين والفوائد أصبح الدين متعثرا.

كما تناولنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية والتي تجلت في نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المالي، فوضع مؤشرات فعالة لإدار المخاطر الائتمانية وإدارتها يشكل تحديا كبيرا للمصارف ويحسن من أداء وربحية البنوك. كما أشرنا إلى أهم المقاييس المختلفة والمستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك والمتمثلة في نسب الربحية والسيولة، وحاولنا ربط العلاقة بين أثر مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك، وذلك بتسليط الضوء على عوامل مفتاحية لقياس المخاطر الائتمانية التي تحدث فرق في أداء البنوك من خلال تناول المخاطر الائتمانية وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك، باعتبار أن مخاطر الائتمان أهم العوامل التي تؤثر على سلامة الأداء البنكي.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية

دراسة عينة من البنوك خلال الفترة (2011-2020)

تمهيد

قصد اختبار بعض الجوانب النظرية والمتعلقة بمدى تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك، سنتناول في هذا الفصل دراسة قياسية لمعرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011- 2020).

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل كل من مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات والتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات الإحصائية والقياسية وبرامج الدراسة المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

وللوصول إلى هدف الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال مطلبين حيث في المطلب الأول تطرقنا إلى تعريف مجتمع وعينة الدراسة أما المطلب الثاني تم التحدث فيه عن الأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى التعريف بمجتمع الدراسة والذي يمثل النظام المصرفي الجزائري من خلال تقديم تعريف للبنوك الجزائرية عينة الدراسة، أدوات، مصادر البيانات ومتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: عينة الدراسة

بما أن موضوع دراستنا يتمحور حول أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، بناءا على مجتمع الدراسة تم اختيار عينة منه متمثلة في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وهي البنك الوطني الجزائري BNA، بنك الجزائر الخارجي BEA وبنك الخليج الجزائر AGB.

1- البنك الوطني الجزائري

لقد أسس البنك الوطني الجزائري BNA في 13 يونيو 1966، ليعمل كبنك ودائع طويلة وقصيرة الأجل كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، إذ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أم زراعيا.

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني إذ يحتوي على ما يقارب 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني باختلاف فئاتها تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال (الوكالة الرئيسية، وكالة من الصنف "أ"، وكالة من الصنف "ب"، وكالة من الصنف "ج") حيث يتم تصنيف الفئة على أساس رقم الأعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم العمليات...الخ، يحوز البنك الوطني على أكثر من 2.7 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام.

قصد تطوير النقد يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي آلي و145 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات، إن تأقلمه الجهوي والمحلي وأسلوبه الخاص في العلاقات هي أساس هي أساس ونقاط قوة تمركزه الذي يجعل منه بنك جواري ضخم.[1]

2- البنك الخارجي الجزائري

نشأ بنك الجزائر الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشات الاقتصادي والمالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، وذلك وطبقا للأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، والذي استعاد بموجبه نشاطات البنوك التالية:

القرض اليوني في 1 أكتوبر 1976

الشركة العامة في 31ديسمبر 1967

[1] -www.bna.dz.

بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968

بنك الشمال في 30 أفريل 1968

البنك الصناعي الجزائري والمتوسط في 31 ماي 1968

والهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى و ذلك في إطار التخطيط الوطني.

وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة, يتعامل مع أشخاص طبيعيين ومعنويين يخضعون للقانون التجاري.

ففي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، و ذلك حسب أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 05 جانفي1989 ، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة و ذلك بتاريخ 05 فيفري 1989 وتحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم 17جانفي 2002 ، و لديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية، إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أن له فرعين في الخارج:

البنك الدولي العربي مابين القارات الموجودة في فرنسا BIA

البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجودة في أبو ظبي A.B.I.F.T [1]

3- بنك الخليج الجزائر

تأسس بنك الخليج في 15 ديسمبر 2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10000000000 دينار جزائري يملكها ثلاث بنوك دولية ذات سمعة مرموقة وهي "Burgan Bank" بقيمة 60% و"Tunis Interrnational Bank" بـ 30 % و"Jordan Kuwait Bank" بـ 10% وهي بنوك تنتمي الى مجموعة مشاريع الكويت القابضة.

وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004، يمارس عمله الآن في بيئة اقتصادية وبنكية مليئة بالتغيرات والتقلبات، وقد ربط البنك منذ تأسيسه مهمته الأساسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر بإعطاء وتقديم المنشآت والأفراد مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية والحلول الأكثر حداثة من السرعة والتنفيذ.

ومن التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منتشرة في جميع أنحاء البلاد حيث بلغت في نهاية سنة 2017 إلى 64 وكالة على مستوى الوطن.[2]

الفرع الثاني: أدوات الدراسة ومصادر البيانات

1- أدوات الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والقياسية والمتمثلة في:

- الأدوات الإحصائية والإحصائية الوصفية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، مصفوفة الارتباط.
- ومن أجل حساب ما سبق تم الاستعانة بالبرامج التالية: - برنامج Microsoft Excel 2007؛
- برنامج EViews 12.

[1] - www.bea.dz

[2] -www .agb.dz

2- مصادر البيانات

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية والمتمثلة في:

- المصادر الأولية: بالنسبة للجانب التطبيقي كان الاعتماد على الوثائق والتقارير المالية (الميزانيات وجداول حسابات النتائج) بالإضافة إلى تقارير النشاط الصادرة عن البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011- 2020).

- المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة في الجانب النظري على عملية المسح المكتبي للدراسات السابقة والمراجع المنشورة التي لت الموضوع، وذلك بالاستعانة بالكتب، المجلات، المقالات، الرسائل الجامعية وكذا بعض مواقع الانترنت ذات الصلة بالموضوع.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نشرح المتغيرات المتبعة في الدراسة وكذا الأثر المتوقع لها.

1- المتغيرات التابعة

تتمثل المتغيرات التابعة في مؤشرات الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، وبغرض الوصول إلى أحسن تمثيل للأداء المالي للبنوك فقد تم الاعتماد على كل من: مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE والرافعة المالية EM، والتي تعد من أهم النسب المستخدمة كمقياس للأداء المالي والواسعة الانتشار والمتكررة في الدراسات التطبيقية السابقة.

1-1- معدل العائد على حقوق الملكية: تعرف على أنها النسبة بين النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة وتسمى مردودية المساهمين، لأنه يمكن من تقييم الأموال المستثمرة في الأسهم، فمعدل العائد على حقوق الملكية هو نسبة كل دينار من الأسهم المستثمرة في البنك، وهي تمثل معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية.

1-2- الرافعة المالية: وتعرف على أنها النسبة بين إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، وهي تعبر عن قدرة المقترض على تحقيق زيادة في العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (2-1): مؤشرات قياس الأداء المالي المستخدمة في الدراسة.

المؤشر	الاختصار	النسبة
العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
الرافعة المالية	EM	إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدبيات النظرية

2- المتغيرات المستقلة: هي المؤشرات التي يفترض أن يكون لها تفسير وتأثير على الأداء المالي للبنوك، والمتمثلة في:

2-1- الملاءة المالية (كفاية رأس المال): وهي تقيس قدرة القطاع المصرفي على استيعاب أي خسائر ناتجة عن حدوث خطر أو بعض الاختلالات في الاقتصاد الكلي، كما تقيس القوة المالية للبنك.

2-2- نسبة القروض المتعثرة: تشير نسبة القروض المتعثرة إلى كيفية إدارة البنوك لمخاطر الائتمان الخاصة بها لأنها تحدد نسبة خسائر القروض بالنسبة إلى إجمالي القروض.

جدول رقم (2–2): مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة

المؤشر	الاختصار	النسبة	الأثر المتوقع
نسبة الملاءة	CI	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	أثر إيجابي
نسبة القروض المتعثرة	CO	صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض	أثر سلبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الأدبيات النظرية

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

إن فحص الخصائص الإحصائية للمتغيرات موضع الدراسة تعد الخطوة المنهجية الضرورية الأولى في كل الدراسات الإحصائية التطبيقية، التي تدرس وجود واتجاه العلاقات بين المتغيرات، فقبل البدء بتحليل واختبار الفرضيات لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، من خلال الأساليب الإحصائية الوصفية والمتمثلة في المقارنة بين المتوسطات، ودرجة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط بريسون لمعرفة اتجاه ومدى قوة العلاقة التي من الممكن أن تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة، لهذا الغرض سنستخدم مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، وعليه يتم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام برنامج Excel7 وEViews12 مثل حساب المتوسط، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، كما سنقوم بتقديم توضيح للنماذج المعتمدة في الدراسة وهي نماذج بانل.

الفرع الأول: تقديم لنماذج بانل.

لقيت نماذج بانل (Panel Model) هتماما كبيرا في المجال الكلي والاقتصادي لا سيما في الآونة الأخيرة، ويرجع ذلك لما لها من بعدين في دراسة الظواهر المالية والاقتصادية، فبالإضافة إلى البعد الزمني وأثر تغير الزمن نأخذ في الحسبان أثر تغير الاختلاف بين أفراد العينة المدروسة الكامن في البيانات المدروسة، والمقصود ببيانات البانل تلك المشاهدات ذات البعدين، بعد الزمن وبعد الفرد، كدراسة تغير الأسهم خلال فترة زمنية معينة تبعا للقطاعات[1] (البعد الأول الزمن، البعد الثاني القطاعات)، إذ أن الفائدة من استخدام البيانات الطولية هي زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية.[2]

يتفوق تحليل بانل عن تحليل السلاسل الزمنية بمفردها والبيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات نذكر منها:

– الكشف والتحكم في التباين الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

– تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

– بيانات بانل دراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها مناسبة لدراسة الحالات الاقتصادية: البطالة، الفقر...إلخ، ويمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى؛

[1]– شيخي محمد، علي بن الضب، **الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الفصل السابع، ص2.

[2]– زكرياء يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص267.

– تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير مشاهدة والتي تقود عادة إلى نتائج متحيزة في انحدار المفردة؛

– همية بانل في أنها تأخذ في عين الاعتبار ما يوصف بعد التجانس أو الاختلاف غير مخلوط الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

تعرف البيانات الطويلة Panel data على أنها ممدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، أو أنها سلسلة زمنية من المشاهدات على مجتمع (دول، مؤسسات، دوائر...إلخ)، فهي متغيرات ذات بعدين (بعد فردي وبعد زمني)، وتتميز البيانات الطويلة (البانل) عن البيانات الزمنية منفردة أو البيانات المقطعية منفردة بما يلي:

– التحكم في عدم تجانس التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المنفردة مقطعية أو زمنية؛

– تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، زيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات.[1]

– **نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model**: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير الزمن، وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر.

– **نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model**: في نموذج الآثار الثابتة (FEM) يتم التعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية وهي **البنوك في دراستنا** أو الزمنية وهي **فترة الدراسة 2011–2020**، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل بنك، أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء أكانت ذات بعد مقطعي أم زمني، والتي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت نستخدم متغيرات صورية بعدد (n–1) لتمثيل البنوك وعدد (t–1) لتمثيل السنوات.

– **نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model**: على خلاف نموذج (FEM) يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) الآثار المقطعية أو الزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط حسابي يساوي صفر وتباين محدد (finite)، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج. ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية وبمقارنته مع نموذج (FEM) فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي.[2]

[1]– محمد حقيقة، مرجع سبق ذكره، ص 92–93.

[2]– فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، 86.

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع وصف متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر قبولا وهي الوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2– 3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	حجم العينة	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
ROE	30	0.420031	0.836999	0.127095	0.199647
EM	30	28.47723	68.35027	7.521148	18.20524
CO	30	0.042998	0.298147	0.004473	0.061284
CI	30	0.047884	0.132958	0.014631	0.026529

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIEWS12

1– معدل العائد على حقوق الملكية: يتبين من قيم المتغير ROE أن معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك خلال فترة الدراسة، كان محصورا بين أدنى قيمة (12.7%) مسجلة سنة 2019 لبنك (BNA)، وأعلى قيمة (83.69%) مسجلة سنة 2011 لبنك (BNA)، بمتوسط بلغ (42%) وبانحراف معياري (19.96%).

2– الرافعة المالية: يتبين من قيم EM أن مؤشر الرافعة المالية للبنوك خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أدنى قيمة (7.52) مسجلة سنة 2011 لبنك (AGB)، وأعلى قيمة (68.35) مسجلة سنة 2016 لبنك (BNA)، بمتوسط بلغ (28.47) وبانحراف معياري (18.2).

3– نسبة القروض المتعثرة: يتبين من قيم المتغير CO أن نسبة القروض المتعثرة للبنوك خلال فترة الدراسة، كانت محصورة بين أدنى قيمة (0.44%) مسجلة سنة2011 لبنك (BEA)، وأعلى قيمة (29.81%) مسجلة سنة 2015 لبنك (BEA)، بمتوسط بلغ (42.99%) وبانحراف معياري (6.12%).

4– نسبة كفاية رأس المال: يتبين من قيم المتغير CI أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك خلال فترة الدراسة، كانت محصورة بين أدنى قيمة (1.46%) مسجلة سنة 2016 لبنك (BNA)، وأعلى قيمة (13.29%) مسجلة سنة 2011لبنك (AGB)، بمتوسط بلغ (4.78%) وبانحراف معياري (2.65%).

الفرع الثالث: الارتباط بين المتغيرات.

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي، لابد من البدء بإجراء مهم يخص حساب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لتفادي ظهور المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، حتى لا يكون النموذج المتحصل عليه زائفا ولا يعكس العلاقة الحقيقة بين متغيرات الدراسة القياسية، ومن أجل الكشف عن المشاكل المتعلقة بوجود ارتباط قوي بين المتغيرات التفسيرية، سنقدم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الداخلة في الدراسة من أجل التحقق من ذلك:

الجدول رقم (2–4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

		ROE	EM	CI	CO
ROE	معامل الارتباط	1000000			
	المعنوية الإحصائية				
	حجم العينة	30	30	30	30
EM	معامل الارتباط	0.809813	1.000000		
	المعنوية الإحصائية	0.0000			
	حجم العينة	30	30	30	30
CO	معامل الارتباط	0.187843	0.070846	1.000000	
	المعنوية الإحصائية	0.3202	0.70846		
	حجم العينة	30	30	30	30
CI	معامل الارتباط	–0.596390	–0.802769	–0.178777	1.000000
	المعنوية الإحصائية	0.0005	0.0000	0.3445	
	حجم العينة	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج EVIEWS12

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه عدم وجود ارتباط قوي بين مؤشرات مخاطر الائتمان ومؤشرات الأداء المالي، إذ تبين وجود ارتباط طردي ضعيف بين كل من القروض المتعثرة CO ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، حيث بلغت درجة الارتباط 18% عند مستويات معنوية غير مقبولة إحصائيا، وعيه فإن الزيادة في القروض المتعثرة تقابلها زيادة ضعيفة في معدل العائد على حقوق الملكية؛ بينما وجود ارتباط عكسي قوي بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت درجة الارتباط 59.63% عند مستويات معنوية مقبولة إحصائيا وعليه فالزيادة في نسبة كفاية رأس المال يقابلها انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا عدم وجود ارتباط قوي بين مؤشرات مخاطر الائتمان ومؤشرات الأداء المالي، إذ تبين وجود ارتباط طردي ضعيف بين كل من القروض المتعثرة CO والرافعة المالية EM، حيث بلغت درجة الارتباط 7% عند مستويات معنوية غير مقبولة إحصائيا، وعليه فالزيادة في القروض المتعثرة تقابلها زيادة ضعيفة في مؤشر الرافعة المالية؛ بينما وجود ارتباط عكسي قوي بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشر الرافعة المالية، حيث بلغت درجة الارتباط 80% عند مستويات معنوية مقبولة إحصائيا وعليه فالزيادة في نسبة كفاية رأس المال يقابلها انخفاض في مؤشر الرافعة المالية.

الفرع الرابع: التحليل الإحصائي لمتوسطات متغيرات الدراسة

بعد عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، سنقوم بحساب متوسطات المتغيرات المحسوبة للبنوك للمقارنة بين البنوك محل الدراسة، فبالاعتماد على برنامج EXCEL 7 قمنا بحساب وتمثيل لمتوسطات متغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك للمقارنة بينها، والشكل التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-5): الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة

Entr	CI	CO	EM	ROE
BNA	2,61%	6,05%	4724,75%	56,39%
BEA	4,81%	5,01%	2171,96%	34,03%
AGB	6,94%	1,83%	1646,46%	35,59%
المتوسط	4,79%	4,30%	2847,72%	42,00%
أكبر قيمة	13,30%	29,81%	6835,03%	83,70%
أدنى قيمة	1,46%	0,45%	752,11%	12,71%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنوك وباستعمال برنامج EXCEL 7

بداية سنحاول توضيح الفروقات والاختلافات بين البنوك من خلال متوسطات المتغيرات، حيث يوضح الجدول السابق (2-5) قيم الإحصاءات الوصفية لمتوسطات متغيرات الدراسة، حيث سنقوم بتفسير نتائج كل متغير من المتغيرات من خلال ما يلي:

1- نسبة العائد على حقوق الملكية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن قيم متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية ROE للبنوك كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر (12.71%) لبنك BNA سنة 2019، وأعلى مستوى بلغ (83.70%) لبنك BNA سنة2011 وبمتوسط عام يقدر ب: (42%)، ونلاحظ من خلال الشكل أدناه أن متوسط بنك BNA أكبر من متوسط البنوك بينما BEA وAGB متوسطهم أقل من متوسط البنوك خلال فترة الدراسة والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-1): متوسطات نسبة العائد على حقوق الملكية ROE

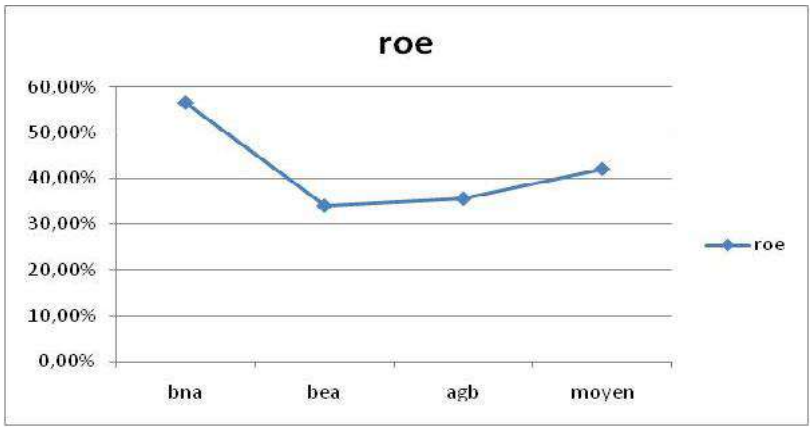

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

2- نسبة الرافعة المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن قيم متوسط نسبة الرافعة المالية EM للبنوك أنها كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب:(752.11 %) لبنك AGB سنة 2011، وأعلى مستوى بلغ (6835.03%) لبنك BNA سنة 2016، وبمتوسط عام يقدر ب: (2847,72%)، ويوضح الشكل أدناه أن متوسط بنك BNA أكبر من متوسط البنوك، بينما بنك AGB و**BEA متوسطهم أقل من متوسط البنوك خلال فترة الدراسة والشكل الآتي يوضح ذلك.**

الشكل رقم (2-2): متوسطات نسبة الرافعة المالية

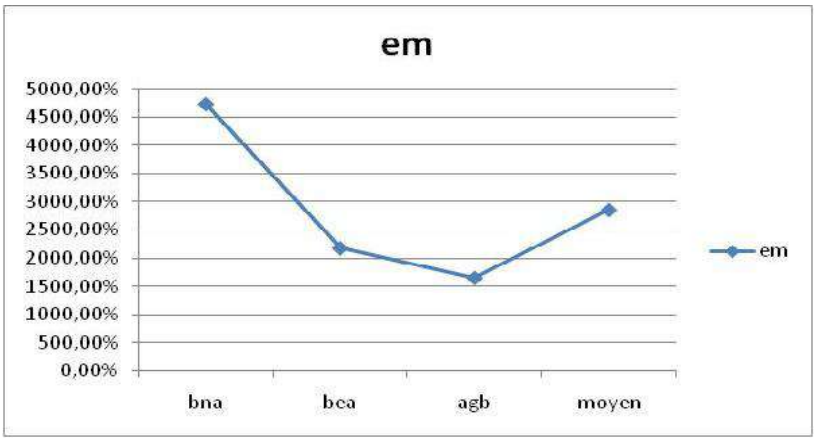

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

3- نسبة القروض المتعثرة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن قيم متوسط نسبة القروض المتعثرة CO للبنوك أنها كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب: (0,45%) لبنك **BEA سنة 2011** وأعلى مستوى بلغ (29,81%) لبنك **BEA سنة 2015** وبمتوسط عام يقدر ب: (4.30%)، ويوضح الشكل أدناه أن متوسط بنك BNA و**BEA أكبر من متوسط البنوك، بينما متوسط بنك** AGB أقل من متوسط البنوك خلال فترة الدراسة والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-3): متوسطات نسبة القروض المتعثرة

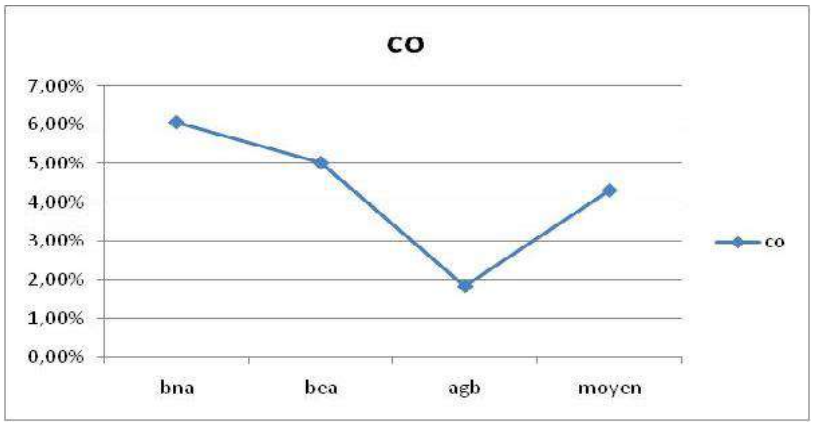

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

4- نسبة كفاية رأس المال

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن قيم متوسط نسبة كفاية رأس المال CI للبنوك أنها كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب: (1.46%) لبنك BNA سنة 2016 وأعلى مستوى بلغ (13.30%) لبنك AGB سنة 2011 وبمتوسط عام يقدر ب: (4,79%)، ونلاحظ من خلال الجدول أدناه أن متوسط بنك **BEA**وAGB أكبر من متوسط البنوك، بينما متوسط BNA أقل من متوسط البنوك خلال فترة الدراسة والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-4): متوسطات نسبة كفاية رأس المال

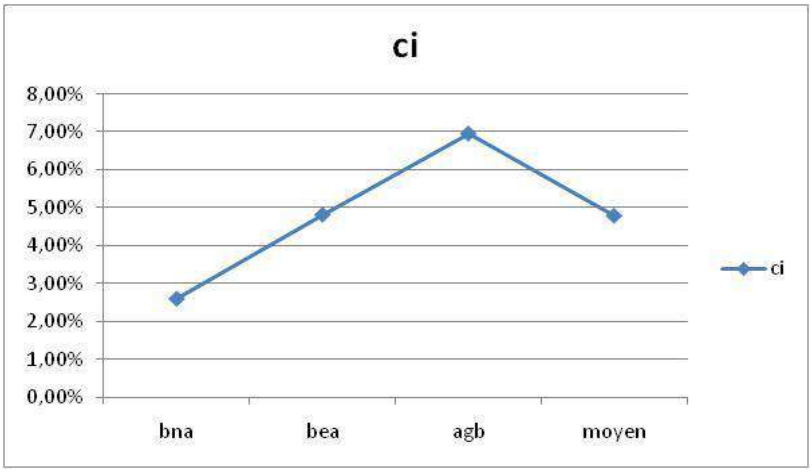

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

بعد التحليل الإحصائي لمؤشرات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية، والذي نستعين به في التحليل الاقتصادي للنماذج المستخدمة لقياس أثر مؤشرات مخاطر الائتمان على الأداء المالي لبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2020)، سيتم عرض وتحليل النتائج من الناحية القياسية والاقتصادية في المطالب الموالية.

المطلب الأول: أثر مخاطر الائتمان باستخدام العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي.

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، فبعد تفريغ البيانات في برنامج EViews12 واستخراج النتائج قمنا بعرض خطوات اختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة وتحليلها قياسيا.

- نتائج تقدير النماذج الثلاثة

1- نموذج الانحدار التجميعي PEM

الجدول رقم (2-6): نموذج الانحدار التجميعي للعائد على حقوق الملكية ROE

المتغيرات	المعاملات	المعنوية الإحصائية
CI	-4.375392	0.0009
CO	0.273336	0.5955
C	0.617790	0.0000
R^2= 36024%	F= 7.67	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متغير كفاية رأس المال CI له علاقة سلبية مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE وذات معنوية إحصائية، أما متغير نسبة القروض المتعثرة CO ا علاقة إيجابية مع معدل العائد على حقوق الملكية إلا أنها لا تتسم بالمعنوية الإحصائية، ومن خلال النموذج الكلي وحسب إحصائية فيشر ومعامل التحديد فإن النموذج ذو معنوية وذو دلالة إحصائية.

2- اختبار وجود الآثار

لمعرفة النموذج المفضل من بين النماذج الثلاثة فإننا نقوم باختبار ومعرفة وجود الآثار من عدمها وذلك من خلال اختبار لاغرنج LM الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-7): نموذج اختبار إحصائية لاغرنج LM

H0: لا يوجد أثر	Test hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.176033 (0.6748)	0.438248 (0.5080)	0.614281 (0.4332)
Honda	0.419562	-0.662003	-0.171432

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

بما أن إحصائية لاغرنج LM تشير إلى قيمة أكبر من 0.05 فإننا نرفض H1 ونقبل الفرض العدم والذي يقضي بعدم وجود آثار ثابتة أو عشوائية، وعليه فإن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي.

المطلب الثاني: أثر مخاطر الائتمان باستخدام الرافعة المالية مؤشرا للأداء المالي.

سنحاول من خلال هذا المطلب تقدير تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي باستخدام مؤشر الرافعة المالية، فبعد تفريغ البيانات في برنامج EViews12 واستخراج النتائج قمنا بعرض خطوات اختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة وتحليلها قياسيا.

– نتائج تقدير النماذج الثلاثة.

1– نموذج الانحدار التجميعي PEM

الجدول رقم (2–8): نموذج الانحدار التجميعي للرافعة المالية EM

المتغيرات	المعاملات	المعنوية الإحصائية
CI	–560.1106	0.0000
CO	–22.30054	0.5221
C	56.25645	0.0000
R^2= 64.98%	F=25.05	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متغير كفاية رأس المال CI له علاقة سلبية مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE وذو معنوية إحصائية، أما متغير نسبة القروض المتعثرة CO له علاقة سلبية مع معدل العائد على حقوق الملكية ولا تتسم بالمعنوية الإحصائية، ومن خلال النموذج الكلي وحسب إحصائية فيشر ومعامل التحديد فإن النموذج ذو معنوية وذو دلالة إحصائية.

2– اختبار وجود الآثار

الجدول رقم (2–9): نموذج اختبار إحصائية لاغرنج LM

H0: لا يوجد أثر	Test hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	4.680906 (0.0305)	2.632219 (0.1047)	7.313125 (0.0068)
Honda	2.163540	-1.622411	0.382636

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

بما أن إحصائية لاغرنج LM تشير إلى قيمة أقل من 0.05فإننا نرفض H0 ونقبل الفرض البديل H1 والذي يقضي بوجود أثار إما ثابت أو عشوائي، وعليه نقوم بتقدير النموذجين المتبقين للبيانات الطويلة (FEM/ REM).

3- نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة FEM والعشوائية REM.

- نموذج التأثيرات الثابتة

الجدول رقم (2-10): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

FEM		
المتغيرات	المعاملات	المعنوية الإحصائية
CI	-560.1106	0.0000
CO	-22.30054	0.5221
C	56.25645	0.0000
R^2=64.98	F =25.05	

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

- نموذج التأثيرات المتغيرة

الجدول رقم (2-11): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM

REM		
المتغيرات	المعاملات	المعنوية الإحصائية
CI	-410.7624	0.0001
CO	-32.18523	0.2914
C	49.53008	0.0000
R^2=76.98	F=20.91	

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

خلال الجدول نرى أن النموذجين متشابهين في النتائج حيث أن متغير كفاية رأس المال CI لها معنوية إحصائية بينما متغير نسبة القروض المتعثرة ليست لها معنوية إحصائية والنموذج ذو معنوية كلية بناءا على إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

ولدراسة الأثر الحقيقي لابد من اختيار أفضل النموذجين عن طريق اختبار Hausman والذي تظهر نتائجه حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-12): نتائج اختبار Hausman باستخدام مؤشر ROA

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.037148	2	0.0015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews12

أشارت نتائج اختبار Hausman حسب الجدول أعلاه إلى أن قيمة PValue <0.05 وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل أي أن نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الأفضل.

وعليه سنقوم باستخراج الآثار الثابتة للأداء المالي حسب كل بنك.

الجدول رقم (2-13): نتائج تقدير التأثيرات الفردية الثابتة على الأداء المالي حسب كل بنك

	Bank	Effect
1	BNA	2.54E-12
2	BEA	-2.36E-12
3	AGB	-1.77E-13

المطلب الثالث: تحليل نتائج التقدير

1- التحليل القياسي للنتائج

بعد دراستنا للنموذجين والمتمثلين في معرفة آثار مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؛ وعند تقديرنا للنموذج الأول والذي عبرنا فيه عن الأداء المالي بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وباستخدام نماذج بانل لاحظنا أن النموذج التجميعي هو النموذج الأمثل للتقدير من خلال اختبار لاغرنج LM، ومن خلال نموذج الانحدار التجميعي PEM فإن متغير كفاية رأس المال لها معنوية إحصائية ولها أثر سلبي على الأداء المالي حيث كلما زادت كفاية رأس المال كلما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية وبالتالي انخفاض الأداء المالي (علاقة عكسية)، بينما القروض المتعثرة CO فلاحظنا غياب الإحصائية إلا أنها ذات تأثير إيجابي على الأداء المالي أي كلما زادت القروض المتعثرة CO زاد معدل العائد على حقوق الملكية ROE؛ ومن خلال إحصائية فيشر ومعامل التحديد لاحظنا أن النموذج مقبول إحصائيا أي ذو دلالة معنوية.

أما عند تقديرنا للنموذج الثاني الذي عبرنا فيه عن الأداء المالي بمؤشر الرافعة المالية EM كذلك باستخدام نماذج البانل تحصلنا على العديد من النتائج منها:

- أن نموذج الدراسة به تأثيرات وبالتالي فإن النموذج التجميعي لا يمكن التقدير به حسب اختبار لاغرج LM وعليه كان علينا الاختيار بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM وبعد استخدامنا لاختبار Husman تبين لنا أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM.

وبعد تقديرنا لنموذج التأثيرات الثابتة FEM توصلنا إلى النتائج الآتية:

- أن مؤشر كفاية رأس المال CI ذو معنوية إحصائية وله علاقة عكسية مع الرافعة المالية EM، أي كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال كلما انخفضت الرافعة المالية وبالتالي انخفاض الأداء المالي.

- أن مؤشر القروض المتعثرة CO ليست لها معنوية إحصائية ولها علاقة عكسية مع الرافعة المالية EM، أي كلما ارتفعت القروض المتعثرة كلما انخفضت الرافعة المالية وبالتالي انخفاض الأداء المالي.

2- التحليل الاقتصادي للنتائج

بعد دراستنا للنموذجين والمتمثلين في معرفة آثار مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة؛ وعند تقديرنا للنموذج الأول والذي عبرنا فيه عن الأداء المالي بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وجدنا أن هناك أثر سلبي لمؤشر كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية، أي كلما زادت نسبة كفاية رأس المال انخفض معدل العائد على حقوق الملكية (علاقة عكسية)، وبالتالي انخفاض الأداء المالي وذلك راجع إلى أن البنوك محل الدراسة تتبع إستراتيجية عدم المخاطرة من خلال احتفاظها بحجم رأس مال كبير وهذا ما يؤدي إلى فقدان فرصة الاستثمار في منح القروض التي تمثل الوظيفة الأساسية للبنوك، مما يؤدي بصورة غير مباشرة إلى التقليل في أرباح البنك حيث بينت الدراسة القياسية أن كلما زادت نسبة الملاءة أدى ذلك إلى الانخفاض في عوائد البنك من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية، وحسب القانون الجزائري الذي يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك، أي أن يمتلك البنك عند تأسيسه رأس مالا محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل عشرين مليار دينار وذلك حسب المادة 70 من الأمر رقم 03-11.

بينما وجدنا من خلال الدراسة الإحصائية والقياسية أن نسبة القروض المتعثرة ضعيفة مقارنة بحجم القروض الإجمالي الممنوح وهذا ما عكس بالإيجاب على الأداء المالي للبنك من خلال معدل العائد على حقوق الملكية، أي كلما زادت القروض المتعثرة زاد معدل العائد على حقوق الملكية (علاقة طردية).

أما عند تقديرنا للنموذج الثاني الذي عبرنا فيه عن الأداء المالي بمؤشر الرافعة المالية EM كذلك باستخدام نماذج البانل تحصلنا على العديد من النتائج منها:

- كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال أدى ذلك إلى انخفاض الرافعة المالية (علاقة عكسية) وبالتالي انخفاض في الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، وذلك راجع إلى إستراتيجية البنك التي تقوم على عدم المخاطرة في إطار احترام نسبة بازل 3.
- كلما ارتفعت القروض المتعثرة أدى ذلك إلى انخفاض الرافعة المالية (علاقة عكسية) وبالتالي انخفاض في الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة، وهو ما يلزم البنك على اعتماد إستراتيجية أكثر صرامة في منح القروض من أجل التقليل في حجم القروض المتعثرة.

ومنه نستنتج أن مخاطر الائتمان تؤدي إلى انخفاض الأداء المالي للبنوك التجارية وهذا راجع إلى إستراتيجية البنك في تسيير المخاطر، لأن المخاطرة مرتبطة بالعائد، أي كلما زادت درجة المخاطرة أدى ذلك إلى زيادة العوائد والعكس (علاقة عكسية).

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المدروسة والمتمثلة في ما أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2011-2020)، حيث تم الاعتماد على مؤشري العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية كمؤشري للأداء المالي للبنوك التجارية، أما عن مؤشرات مخاطر الائتمان فتمثلت في نسبة كفاية رأس المال(الملاءة المالية) ومؤشر معدل العائد على حقوق الملكية، تم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي الوصفي ممثلة في تحليل المتوسطات الحسابية للمقارنة بين البنوك محل الدراسة، وكذا التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف)، ولتحديد محددات الأداء استخدمنا أدوات الاقتصاد القياسي والمتمثلة في النماذج الطويلة (البانل)، وكذا اختبار النموذج الأمثل للدراسة من بينها (التجميعي، الثابت والعشوائي).

أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج الملائم باستخدام مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي هو نموذج الانحدار التجميعي، أما باستخدام الرافعة المالية فإن النموذج الملائم هو نموذج الآثار الثابتة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية تمثلت في: أن مخاطر الائتمان تؤدي إلى انخفاض الأداء المالي للبنوك التجارية وهذا راجع إلى إستراتيجية البنك في تسيير المخاطر، وأظهرت نتائج الدراسة القياسية الخاصة بمؤشرات الأداء المالي وبالاعتماد على نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت لكل من معدل العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية كمتغيرين تابعين ومنفصلين عن تماثل المتغيرات التفسيرية لكل نموذج، حيث بينت النتائج أن هناك أثر سلبي لمؤشر نسبة كفاية رأس المال وأثر إيجابي لمؤشر القروض المتعثرة على الأداء المالي من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة لنموذج الرافعة المالية فقد بينت النتائج وجود تأثير سلبي لكل من: نسبة كفاية رأس المال و القروض المتعثرة على الرافعة المالية كمؤشر للأداء المالي.

خـاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال هذه المذكرة معالجة إشكالية البحث التي تمحورت حول رصد ودراسة مجموعة من العوامل المسببة لمخاطر الائتمان ودراسة ما أثر هذه المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2011-2020)، تم تناول الموضوع من خلال فصلين، فصل للأسس والأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع وفصل للدراسة التطبيقية وذلك باستخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري، واستخدام نماذج البانل وأدوات الإحصاء الوصفي في الجزء التطبيقي، ثم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها الأمر الذي مكننا من الخروج بالنتائج التالية:

نتائج الدراسة

تم التوصل إلى النتائج تثبت أو تنفي صحة الفرضيات الموضوعة في مستهل البحث والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

الفرضية الأولى: تؤثر القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة (2011-2020)، توصلنا هنا إلى صحة هذه الفرضية من خلال وجود أثر سلبي لها أي هناك علاقة عكسية.

الفرضية الثانية: تؤثر القروض المتعثرة على الرافعة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة المدروسة وأثبتت النتائج صحة هذه الفرضية من خلال وجود أثر سلبي لها يدل على العلاقة العكسية بينهما.

الفرضية الثالثة: لا تؤثر نسبة كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة حيث أثبتت النتائج نفي هذه الفرضية وإثبات وجود أثر إيجابي لها وهو ما يفسر العلاقة الطردية بينها.

الفرضية الرابعة: لا تؤثر نسبة كفاية رأس المال على الرافعة المالية في البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة في الفترة المدروسة، حيث توصلت النتائج إلى تكذيب هذه الفرضية وإثبات وجود أثر إيجابي لمؤشر نسبة كفاية رأس المال على الرافعة المالية أي وجود علاقة عكسية بينهما.

وفي الأخير توصلنا إلى النتيجة الرئيسية والمتمثلة ف وجود أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2011-2020) وذلك راجع إلى إستراتيجية البنك في تسيير المخاطر، لان المخاطرة مرتبطة بالعائد أي كلما زادت المخاطرة زاد حجم العوائد والعكس صحيح.

التوصيات

- ضرورة اهتمام المصارف والمنشآت المالية بالدراسات والنماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بالشكل الذي يضمن عدم تعرض موجودات المصرف إلى انخفاض قيمتها.
- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي.
- العمل على ضرورة توظيف الأموال المودعة وبما يناسب آجالها.
- العمل على وضع سياسات فعالة في منح الائتمان تحقق توازن بين زيادة أرباح الشركة وخفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية للبنوك التجارية الجزائرية.
- العمل ، وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل كل بنك بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين.

آفاق البحث

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ومن خلال ما توصلنا له من نتائج واستنتاجات، ونظرا للقيود التي فرضت على الدراسة، توصي الدراسة بإمكانية مواصلة البحث في المواضيع التالية:

- إدخال متغيرات أخرى متعلقة بمخاطر الائتمان وأثرها على الأداء المالي، كون الدراسة اقتصرت على مؤشري كفاية رأس المال والقروض المتعثرة.
- التوسع في عينة الدراسة وأخذ عدد أكبر من البنوك التجارية الجزائرية كون دراستنا اقتصرت على ثلاث بنوك فقط.
- التوسع في سنوات الدراسة لإجراء دراسة قياسية أفضل.
- إعادة إجراء الدراسة على البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب

1- حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

2- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " **إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** "، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع، طبعة معدلة، عمان،2011.

3- سليمان ناصر، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)**، دار المعتز للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2019.

4- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد – شركات – بنوك)**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2003.

5- محمد شيخي ، علي بن الضب، **الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الفصل السابع.

6- محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني " الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية "**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

7- محمد كمال عفانة، **إدارة الائتمان المصرفي**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة البتر الأردنية، عمان، 2017.

8- محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة الظاهرة ...الأسباب...العلاج**، أيترك للنشر والتوزيع، القاهرة –مصر، 1996.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية

- أطروحات الدكتوراه

9- دحدوح نجيب، **أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية " دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.

10- سمير ماجن، **أثر الحوكمة على إدارة المخطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2021/2020.

11- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة – تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح** – أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

12- عبد الغاني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات نحو إسراء نموذج للإنذار المبتكر باستعمال المحاكاة المالية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

13- فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

14- محمد حقيقة، **أثر الأداء المالي للبنوك والتطور المصرفي على النمو الاقتصادي " دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2014)** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ورقلة ,2019/2018.

– رسائل الماجستير

15- ألاء زياد ابداح، " **أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية** "، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات رسالة الماجستير، منشورة، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، حزيران 2020.

16- بهيمة مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية في فلسطين – دراسة تحليلية –** رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة –فلسطين، 2008.

17- ثائر فتحي محمد وهدان، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2008-2015)**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة بكلية الدراسات العلية، جامعة الزرقاء، 2017.

18- فاطمة الزهراء زغاشو، **إشكالية القروض المتعثرة " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي –وكالة قسنطينة 50 "**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة2، قسنطينة، 2014.

– مذكرات الماستر

19- محمد عبد العليم، **تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك " دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية "**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني عشر، جامعة الأزهر، يوليو 2014.

ج– المجلات

20- إلهام التجاني، شعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005 – 2011)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

21- راغب الغصين وأحمد العلي، **أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية خلال الفترة (2006– 2010)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد04، أكتوبر 2013.

22- زكرياء يحي الجمال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، جامعة الموصل، العراق، 2012.

23- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة من (200-2011)**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.

24- لعروسي قرين زهرة، بوقرة رابح، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 26.

25- محمد عبد العليم، **تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك " دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية**، العدد الثاني عشر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، يوليو 2014.

26- محمد عبد العليم، تأثير **إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك " دراسة تطبيقية على أداء البنوك التجارية المصرية "**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثاني عشر، جامعة الأزهر، يوليو 2014.

27- ياسين قطوفي، محمد براق، **أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي السعودية**، دراسة قياسية (2010-2018) مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، (2013-2676) issn.

د- التقارير

28- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري من سنة 2011 إلى 2020.

29- التقارير السنوية للبنك الجزائري الخارجي من سنة 2011 إلى 2020.

30- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر من سنة 2011 إلى 2020.

هـ- المواقع الإلكترونية

31- WWW.BEA.DZ

32- WWW .AGB.DZ

33- WWW.BNA.DZ

و- الكتب باللغة الأجنبية

34- Amaud Thausvan, **Evaluation De Gestion Technique**, Edition Economisa ,France, 2005.

35- Sylvie De Conssergues**, La Banque: Structure, Marchè, Gestion,** Ediction Dalloz, Paris, 1996.

36- Piere Mathieu, Patrick D'heouville**, Les Divers Crédits, Une Nouvelle Gestion, De Risque De Crédit**, Ed- Economique, Paris, 1998.

ي- المقالات باللغة الأجنبية

37- Md Aminul Islam, **An Analysis Of The Financial Performance Of National Bank Limited Using Financial Raito**, Jornnal Of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Acconting And Transport, 2014, Vol.2, No.5, 121-129, University Indpendant Bangladesh, P124

38- Azam Abdelhakeem، Wala Abdelmunem Mohamed Hassan ،Yousif Abdelbagi Abdalla ، Ibrahim Elsiddig Ahmed ،Adel M. Sarea, **The Impact Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Banking Sector In Sudan**, Academy Of Accounting And Financial Studies Jornal, Volume 25, Special Lssue 3,2021.

39- Gideon Tayo Akinleye, Adeduro Adesola Ogunmakin, Ademoya Kehinde Tosin, **Impact Of Credit Risk Management Money Banks In Nigeria**, Jornal Of Accounting And Finance, Vol. 20(5),2020.

40- Jamil Salem Al Zaidanin, Omar Jamil Al Zaidanin, **The Impact Of Credit Risk Management On The United Arab Emirates Commercial Banks**, International Jornal Of Research In Business And Social Science, Volume 10,2021.

41- Mubbushar Iftikhar, **Impact Of Credit Risk Management On Financial Performance Of Commercial Banks Of Bakistan**, University Of Haripur Journal Of Management (Uohjm), Volume 1. Issue 2, October 2016.

42- Mohamed Chemlal, Lotfi Benazzou, **L'impact De La Gestion Des Risques Operationnels Sur La Performance Financial Des Banques Marocaines Cotées En Borse**, Revue Internationale Du Marketing Et Management Stratégique, N° 2, Avril- Juin 2020.

43- Olajide Solomon Fadun, Diekolola Oye, **Impact Of Operational Risk Management On Financial Performance: A Case Of Commercial Banks In Nigeria**, International Jornal Of Finance And Banking Studies, Vol 9 N°1,2020.

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2018

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc-18	déc-17
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 358 267
Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 151 004
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Autres actifs	26 926 710	38 651 034
Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 856
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**3 082 299 350**	**2 828 633 272**

PASSIF	Déc-18	Déc-17
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	243 452 186	158 992 098
Dettes envers la clientèle	1 982 925 888	1 834 455 739
Dettes représentées par un titre	18 685 076	16 428 533
Impôts courants - Passif	14 282 865	11 273 229
Impôts différés - Passif	537 377	536 812
Autres passifs	117 077 585	110 962 924
Comptes de régularisation	70 894 144	104 668 088
Provisions pour risques et charges	30 088 791	30 045 155
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	106 112 786	102 041 054
Dettes subordonnées	208 002 425	194 000 000
Capital	150 000 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	90 573 956	178 987 219
Ecart d'évaluation	-7 991 301	-5 169 755
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	35 832 184	29 986 747
TOTAL DU PASSIF	**3 082 299 350**	**2 828 633 272**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-18	Déc-17
ENGAGEMENTS DONNES	**979 354 019**	**909 150 776**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 266 640	8 353 244
Engagements de financement en faveur de la clientèle	540 106 873	453 177 269
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	170 856 732	181 193 033
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	259 023 774	266 397 230
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	871 072 533	909 258 521
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	305 777 260	343 962 949
Autres engagements reçus	**565 295 273**	**565 295 572**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	déc-18	déc-17
+ Intérêts et produits assimilés	138 968 589	115 094 180
- Intérêts et charges assimilées	-45 126 936	-39 130 790
+ Commissions (produits)	2 111 057	2 107 888
- Commissions (charges)	-56 129	-42 708

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	50	14
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	571 993	18 994
+ Produits des autres activités	236 307	236 245
- Charges des autres activités		0
PRODUIT NET BANCAIRE	**95 704 941**	**78 281 823**
- Charges générales d'exploitation	-20 548 066	-21 334 309
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 556 861	-1 550 437
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**73 600 014**	**55 397 077**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 566 838	-45 735 249
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	22 003 097	31 702 679
RESULTAT D'EXPLOITATION	**50 036 273**	**41 364 507**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**50 036 273**	**41 364 507**
-Impôts sur les résultats et assimilés	-14 204 089	-11 377 760
RESULTAT NET	**35 832 184**	**29 986 747**

الملحق رقم (02): ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 506 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 180 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 751 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 696 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	85 644
Ecart d'acquisition	-	
TOTAL DE L'ACTIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

PASSIF	Déc-19	Déc-18
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 226	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 985)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
TOTAL DU PASSIF	**3 491 982 968**	**3 082 299 350**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
ENGAGEMENTS DONNES		**979 354 019**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 686 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
ENGAGEMENTS REÇUS	**852 575 372**	**871 072 533**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 273**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 602	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
PRODUIT NET BANCAIRE	**94 076 648**	**95 704 941**
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**70 791 147**	**73 600 014**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 369 379**	**50 036 273**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 369 379**	**50 036 273**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
RESULTAT NET	**19 064 194**	**35 832 184**

الملحق رقم (03): ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2020	2019
ENGAGEMENTS DONNES	**899 978 068**	**1 050 975 856**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**885 287 321**	**852 575 372**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	319 991 748	287 279 799
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 782 431**	**94 076 648**
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**66 048 996**	**70 791 147**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 147 801**	**28 369 379**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 147 801**	**28 369 379**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	**23 047 665**	**19 064 194**

الملحق رقم (04): ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الجزائري الخارجي لسنة 2018

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÉQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
	TOTAL DU PASSIF	3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

HORS BILAN - AU 31-12-2018

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
A	ENGAGEMENTS DONNES	1 126 208 937 948,14	1 347 336 702 086,72	(221 127 764 138,58)
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	567 508 327 433,60	773 584 023 805,57	(206 075 696 371,97)
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	317 049 804 215,46	287 794 054 512,80	29 255 749 702,66
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	241 650 806 299,08	285 958 623 768,36	(44 307 817 469,28)
B	ENGAGEMENTS RECUS	964 717 756 286,40	1 115 882 569 080,15	(151 165 812 793,76)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	184 720 443 117,40	173 397 732 260,20	11 322 710 857,20
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	764 432 766 169,00	925 892 489 819,96	(161 459 723 650,96)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	15 564 547 000,00	16 593 347 000,00	(1 028 800 000,00)

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE Direction de la Comptabilité

الملحق رقم (05): ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الجزائري الخارجي لسنة 2019

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU31/12/2019

ORDRE	ACTIF	31/12/2019
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	411 980 469 743,71
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 487 668 249,88
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	45 550 792 172,77
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	243 640 809 682,03
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 188 027 270 668,74
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	244 296 211 258,84
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	24 166 744 676,21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 790 599 064,97
9	AUTRES ACTIFS	8 140 446 635,44
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 300 084 340,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	34 194 608 461,96
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 189 676 723,06
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	603 820 191,62
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	3 262 369 201 869,98

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

BILAN AU 31/12/2019

ORDRE	PASSIF	31/12/2019
1	BANQUE CENTRALE	106 762 400 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 570 351 502,33
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 150 694 367 314,99
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 889 463 678,51
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	24 226 955 382,58
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 803 743,20
7	AUTRES PASSIFS	344 759 225 244,48
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	75 221 795 941,49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	11 584 084 377,73
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	44 081 036 991,16
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00
13	CAPITAL	230 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00
15	RÉSERVES	65 504 223 228,43
16	ECART D'ÉVALUATION	14 484 204 039,52
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	12 301 338 295,09
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF	3 262 369 201 869,98

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2019

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	116 903 934 635,00
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(22 065 750 275,46)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	28 169 050 058,70
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 232 463 362,23
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	573 137 559,63
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	8 003 311 793,73
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**124 213 273 272,24**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 036 982 955,87)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR / IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**109 221 091 256,26**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(27 777 796 396,34)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(311 798,67)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**81 685 682 902,88**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(19 137 329 889,64)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**62 548 353 013,24**

الملحق رقم (06): ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك الجزائري الخارجي لسنة 2020

ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2020

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	15 552 310 576,70	18 487 668 249,88
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	37 208 455 272,46	45 550 792 172,77
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	264 737 807 990,56	243 640 809 682,03
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	2 114 293 603 801,76	2 188 027 270 668,74
6	Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	2.6	242 180 082 628,30	244 296 211 258,84
7	Impôts courants – actif	2.7	19 793 558 256,14	24 166 744 676,21
8	Impôts différés – actif	2.8	1 672 542 871,42	1 790 599 064,97
9	autres actifs	2.9	2 877 184 727,66	8 140 446 635,44
10	comptes de régularisation	2.10	14 567 706 075,34	24 300 084 340,75
11	Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	41 108 946 144,45	34 194 608 461,96
12	Immeubles de placement	-	0,00	-
13	Immobilisations corporelles	2.12	17 611 714 066,17	17 189 676 723,06
14	Immobilisations incorporelles	2.13	540 059 045,50	603 820 191,62
15	Ecart d'acquisition	-	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Ordre	Passif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	105 596 141 581,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,51
5	Impôts courants – passif	2.18	25 230 207 510,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés – passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 735 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,05	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Ecart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 039,52
17	Ecart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Report à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 338 295,09
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2.32	68 620 094 978,45	62 548 353 013,24
	TOTAL DU PASSIF		3 154 689 248 280,45	3 262 369 201 869,98

Mr. HA[illegible]E Madjid
Directeur [illegible] Comptabilité

ANNEXE N°2
COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 559,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 673 666 625,58)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**131 844 093 243,38**	**124 213 273 272,24**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 650 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**117 227 728 474,88**	**109 221 091 256,26**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**89 109 135 675,68**	**81 685 994 701,55**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**89 114 525 180,68**	**81 685 682 902,88**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 202,23)	(19 137 329 889,64)
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**68 620 094 978,45**	**62 548 353 013,24**

Mr. HAMOUCHE Maojid

Directeur de la Comptabilité

الملحق رقم (07): ميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر سنة 2017-2018

ÉTATS FINANCIERS

BILAN au 31/12/2018

ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entitésassociées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les Institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 799	10 549 896	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réévaluation				
Report à nouveau	2.P.9	14 206 504	12 387 516	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 188	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

Compte de résultat

INTITULE — **Unité :** 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Intérêts et produitsassimilés	4.R.1	15 241 973	12 925 859	2 316 114
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 912 162	-1 692 671	-219 492
Commissions	4.R.1	3 848 714	2 452 118	1 394 596
*Charges/Commissions	4.R.2	-431 655	-173 525	-258 131
Gains ou pertes nets suractifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets suractifs financiers disponible à la vente				
Produits des autres activités	4.R.1	110 050	54 922	55 127
Charges des autres activités		-48 603		-48 603
PRODUIT NETBANCAIRE	4.R.3	16 806 317	13 566 705	3 239 612
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 352 829	-5 257 944	-94 886
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 122 545	-1 151 272	28 727
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		10 330 942	7 157 489	3 173 453
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-5 056 764	-2 031 355	-3 025 409
Reprises de provisions, de pertes devaleurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	1 262 150	7 800	1 254 349
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		6 536 328	5 133 934	1 402 394
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6		5 929	-5 929
Éléments extraordinaires Produits				
Éléments extraordinaires Charges				
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		6 536 328	5 139 863	1 396 465
Impôts sur les résultats etassimilés	4.R.7	-1 799 159	-1 501 888	-297 271
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 737 168	3 637 975	1 099 194

الملحق رقم (08): ميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك الخليج الجزائر سنة 2019-2020

ÉTATS FINANCIERS

1. BILAN AU 31/12/2020

1.1. ACTIF

ACTIF — **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 803 618	-3 898 711
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 912 022	-1 589 682
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 664 521	15 470 793
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2 191 180	-34 077
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	262 765	37 638
Autres actifs	2.A.7	62 000	55 627	6 373
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	474 149	498 314
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 372 102	2 557 451
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	316 424	2 647
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.2. PASSIF

PASSIF **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Banque centrale, CCP		-	-	-
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	-1 474
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	18 920 137
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	-300 894
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	-87 927
Impots Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	-1 030 303
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	-2 198 226
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	85 054
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	-2 446 402
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	5 692 117
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	-	4 187 572	-4 187 572
Résultat de l'exercice		4 624 416	6 018 180	-1 393 764
TOTAL DU PASSIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 221 157	14 913 681	307 475
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 928 844	-1 425 642	503 202
Commissions	4.R.1	1 276 411	1 194 474	81 937
* Charges/Commissions	4.R.2	-323 232	-524 582	-201 350
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	1 605 586	4 694 355	-3 088 770
Charges des autres activités	4.R.2	-56 001	-71 135	-15 134
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	15 795 076	18 781 152	-2 986 075
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 627 909	-5 602 325	25 584
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 142 056	-1 155 553	-13 497
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**9 025 111**	**12 023 273**	**-2 973 989**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-6 849 936	-4 934 355	1 915 581
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	4 194 943	1 078 294	3 116 648
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 370 118**	**8 167 213**	**2 058 240**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	1 557	8 929	-7 372
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 371 675**	**8 176 141**	**2 050 868**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 747 259	-2 157 961	-410 702
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 624 416**	**6 018 180**	**1 640 165**

الملحق رقم (9): نتائج مؤشرات متغيرات دراسة تأثير إدارة الائتمان على الأداء المالي

		مؤشرات القياس			
البنوك	السنوات	نسبة كفاية رأس المال	نسبة القروض المتعثرة	الرافعة المالية	معدل العائد على حقوق الملكية
BNA	2011	0.025668511	0.2022026763	38.95823995	0.8369985337
	2012	0.020193393	0.02872070681	49.52114704	0.6533773798
	2013	0.019037764	0.03799880132	52.52717704	0.7268846154
	2014	0.01587411	0.03606307753	62.99565591	0.715972524
	2015	0.015299286	0.04527377763	65.3625293	0.7100364183
	2016	0.01463052	0.05933010409	68.3502687	0.7552859615
	2017	0.014706749	0.05371940973	67.99599212	0.7208352644
	2018	0.04866496	0.04883290287	20.54866233	0.2388812267
	2019	0.042955535	0.04863454176	23.27988645	0.1270946267
	2020	0.043601217	0.04460358991	22.93513915	0.1536511
BEA	2011	0.028823848	0.00447266191	34.69349363	0.3981619168
	2012	0.032932374	0.005473088815	30.36525721	0.467859255
	2013	0.047360965	0.006504367662	21.11443454	0.2093194264
	2014	0.038662224	0.01134865726	25.81393491	0.29807653
	2015	0.038419991	0.2981468931	17.35207746	0.3341866508
	2016	0.0582749189	0.01745193204	17.16004126	0.2304827545
	2017	0.0480433894	0.01872347766	20.81451814	0.3824376329
	2018	0.0454914212	0.0179546087	21.98216661	0.5118373983
	2019	0.0705009107	0.102117898	14.18421392	0.2719493609
	2020	0.0729073395	0.01919408411	13.71604021	0.298348239
AGB	2011	0.132958422	0.03215546694	7.5211482	0.2591296
	2012	0.095021568	0.01405511347	10.5239265	0.399908
	2013	0.071961843	0.01475900393	13.8962534	0.5035072
	2014	0.056554864	0.01384867879	17.6819451	0.4010423
	2015	0.056376933	0.01223819993	17.7377511	0.3628435
	2016	0.052803213	0.01138025001	18.9382415	0.2631793
	2017	0.038931589	0.01731915314	25.6860824	0.3637975
	2018	0.038020674	0.02370129989	26.3014799	0.4737168
	2019	0.077800401	0.0291459784	12.85340415	0.300909
	2020	0.074041488	0.01455979813	13.5059415	0.23122095

الملحق رقم (10): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROE	EM	CO	CI
Mean	0.420031	28.47723	0.042998	0.047884
Median	0.373118	21.54830	0.021448	0.044546
Maximum	0.836999	68.35027	0.298147	0.132958
Minimum	0.127095	7.521148	0.004473	0.014631
Std. Dev.	0.199647	18.20524	0.061284	0.026529
Skewness	0.618731	1.171141	3.111732	1.123703
Kurtosis	2.205769	3.053703	12.40842	4.750067
Jarque-Bera	2.702645	6.861467	159.0622	10.14196
Probability	0.258898	0.032363	0.000000	0.006276
Sum	12.60093	854.3170	1.289930	1.436520
Sum Sq. Dev.	1.155912	9611.488	0.108916	0.020409
Observations	30	30	30	30

الملحق رقم (11): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/25/22 Time: 12:02
Sample: 2011 2020
Included observations: 30

Correlation Probability Observations	ROE	EM	CO	CI
ROE	1.000000 ----- 30			
EM	0.809813 0.0000 30	1.000000 ----- 30		
CO	0.187843 0.3202 30	0.070846 0.7099 30	1.000000 ----- 30	
CI	-0.596390 0.0005 30	-0.802769 0.0000 30	-0.178777 0.3445 30	1.000000 ----- 30

الملحق رقم (12): نموذج الانحدار التجميعي للعائد على حقوق الملكية ROE

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/22 Time: 12:47
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CI	-4.375392	1.175338	-3.722667	0.0009
CO	0.273336	0.508779	0.537240	0.5955
C	0.617790	0.070682	8.740386	0.0000

R-squared	0.362496	Mean dependent var	0.420031
Adjusted R-squared	0.315273	S.D. dependent var	0.199647
S.E. of regression	0.165205	Akaike info criterion	-0.668625
Sum squared resid	0.736899	Schwarz criterion	-0.528505
Log likelihood	13.02937	Hannan-Quinn criter.	-0.623799
F-statistic	7.676335	Durbin-Watson stat	0.483423
Prob(F-statistic)	0.002294		

الملحق رقم (13): نموذج اختبار إحصائية لاغرنج LM

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/25/22 Time: 12:05
Sample: 2011 2020
Total panel observations: 30
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.176033	0.438248	0.614281
	(0.6748)	(0.5080)	(0.4332)
Honda	0.419562	-0.662003	-0.171432
	(0.3374)	(0.7460)	(0.5681)
King-Wu	0.419562	-0.662003	0.097229
	(0.3374)	(0.7460)	(0.4613)
GHM	--	--	0.176033
	--	--	(0.5663)

الملحق رقم (14): نموذج الانحدار التجميعي للرافعة المالية EM

Dependent Variable: EM
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/22 Time: 13:10
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CI	-560.1106	79.42436	-7.052126	0.0000
CO	-22.30054	34.38111	-0.648628	0.5221
C	56.25645	4.776403	11.77799	0.0000

R-squared	0.649894	Mean dependent var	28.47723
Adjusted R-squared	0.623960	S.D. dependent var	18.20524
S.E. of regression	11.16383	Akaike info criterion	7.757874
Sum squared resid	3365.037	Schwarz criterion	7.897994
Log likelihood	-113.3681	Hannan-Quinn criter.	7.802700
F-statistic	25.05978	Durbin-Watson stat	0.500747
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملحق رقم (15): نموذج اختبار إحصائية لاغرنج LM

Lagrange multiplier (LM) test for panel data
Date: 05/25/22 Time: 13:05
Sample: 2011 2020
Total panel observations: 30
Probability in ()

Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	4.680906	2.632219	7.313125
	(0.0305)	(0.1047)	(0.0068)
Honda	2.163540	-1.622411	0.382636
	(0.0152)	(0.9476)	(0.3510)
King-Wu	2.163540	-1.622411	1.265197
	(0.0152)	(0.9476)	(0.1029)
GHM	--	--	4.680906
	--	--	(0.0393)

الملحق رقم (16): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

Dependent Variable: EM
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/25/22 Time: 13:23
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CI	-560.1106	66.91626	-8.370321	0.0000
CO	-22.30054	28.96662	-0.769870	0.4481
C	56.25645	4.024194	13.97956	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.80E-06	0.0000
Idiosyncratic random	9.405697	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.649894	Mean dependent var	28.47723
Adjusted R-squared	0.623960	S.D. dependent var	18.20524
S.E. of regression	11.16383	Sum squared resid	3365.037
F-statistic	25.05978	Durbin-Watson stat	0.500747
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics

R-squared	0.649894	Mean dependent var	28.47723
Sum squared resid	3365.037	Durbin-Watson stat	0.500747

الملحق رقم (17): نتائج تقدير نموذج التأثيرات المتغيرة REM

Dependent Variable: EM
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/22 Time: 13:22
Sample: 2011 2020
Periods included: 10
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CI	-410.7624	89.71070	-4.578745	0.0001
CO	-32.18523	29.86412	-1.077723	0.2914
C	49.53008	4.776653	10.36920	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.769892	Mean dependent var	28.47723
Adjusted R-squared	0.733075	S.D. dependent var	18.20524
S.E. of regression	9.405697	Akaike info criterion	7.471520
Sum squared resid	2211.678	Schwarz criterion	7.705053
Log likelihood	-107.0728	Hannan-Quinn criter.	7.546229
F-statistic	20.91118	Durbin-Watson stat	0.741190
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (18): نتائج اختبار Hausman باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.037148	2	0.0015

الملحق رقم (19): نتائج تقدير التأثيرات الفردية الثابتة على الأداء المالي لكل بنك

	BANK	Effect
1	BNA	2.54E-12
2	BEA	-2.36E-12
3	AGB	-1.77E-13

الفـــهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الاختصارات والرموز	X
قائمة الملاحق	XI
مقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية	
تمهيد	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية	7
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر الائتمان	7
1- مفهوم مخاطر الائتمان	7
2- تقييم مخاطر الائتمان	7
3- أسباب المخاطر الائتمانية	8
4- خصائص مخاطر الائتمان	10
5- مؤشرات قياس مخاطر الائتمان	11
أولا: نسبة كفاية رأس المال	11
ثانيا: نسبة القروض المتعثرة	12
6- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية وأهدافها	13
7- نتائج المخاطر الائتمانية	14
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في البنوك التجارية	14
1- مفهوم الأداء المالي	15
2- أهمية الأداء المالي	15
3- مؤشرات قياس الأداء المالي	16
أولا: قياس الربحية	16
1- معدل العائد على الأصول	16
2- معدل العائد على حقوق الملكية	17
3- نسبة التكلفة إلى الدخل	18

ثانيا: قياس السيولة	18
المطلب الثالث: أثر المخاطر الائتمانية على أداء البنوك التجارية	19
1- أثر القروض المتعثرة على مصادر أموال البنك	19
2- أثر القروض المتعثرة على استخدامات البنك	20
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	23
المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة والمساهمة البحثية للدراسة الحالية	25
أولا: تقييم الدراسات السابقة	29
ثانيا: القيمة المضافة للبحث	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية	
تمهيد	33
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	34
المطلب الأول: مجتمع الدراسة	34
الفرع الأول: عينة الدراسة	34
الفرع الثاني: أدوات الدراسة ومصادر البيانات	35
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	36
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	37
الفرع الأول: تقديم لنماذج بانل	37
الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	39
الفرع الثالث: الارتباط بين المتغيرات	39
الفرع الرابع: التحليل الإحصائي لمتغيرات متوسطات الدراسة	40
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	44
المطلب الأول: أثر مخاطر الائتمان باستخدام العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي	44
المطلب الثاني: أثر مخاطر الائتمان باستخدام الرافعة المالية كمؤشر للأداء المالي	45
المطلب الثالث: تحليل نتائج التقدير	47
1- التحليل القياسي لنتائج	47
2- التحليل الاقتصادي للنتائج	48
خلاصة الفصل	49
خاتمة	51

قائمة المراجع	**54**
الملاحق	**-**
الفهرس	**-**